

استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف

تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراساتها

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط





استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف

تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراساتها

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف:
تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراساتها

**كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي -لندن-
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً
والدراسة تمثل رؤية مركز انتيكريتي**

حقوق النشر محفوظة © 2017

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٨٥٩ لسنة ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍّ ومنطقة الشرق الأوسط بنحوٍ عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودراساتها

قسم الأبحاث

المقدمة

عُرِضَت الهجمات الإرهابية في ولاية نيويورك في الحادي عشر من أيلول من عام ٢٠٠١ والحروب اللاحقة في العراق وأفغانستان الغرب إلى خطر مفاهيم التطرف التي لم تشهدها من قبل. وفي حين أن العديد من الصراعات خلال الحرب الباردة وما تلتها من عواقب وخيمة تشكلت عبر الأيديولوجيات السياسية والتوترات العرقية، فإن الأحداث في عام ٢٠٠١ وما أعقبها تم من خلالها استقطاب الأفراد وجذبهم من أجل غايات تنتهي بالتطرف التدريجي؛ ومنذ ذلك الحين تعاني أغلب دول العالم إلى يومنا هذا من آثار ما حدث في ذلك اليوم.

ومنذ ذلك الحين، يسعى المحللون والمتخصصون بالأمن إلى شرح الكيفية والأسباب وراء انجذاب الأفراد نحو قضية التطرف. وعلى الرغم من الكميات الهائلة من الكتب التي تم نشرها عبر تلك السنين في هذا الشأن، إلا أن التعريف الدقيق للتطرف ما يزال غير قائم؛ وفي غضون ذلك، برزت أسئلة أخرى تخص التمييز بين التطرف العنيف وغير العنيف، والأدوار المعينة التي يؤديها لزيادة جذب الأفراد نحو الأفكار العنصرية.

ما تزال الجماعات المتطرفة والأيديولوجيات تحرض على القتل والدمار عبر العالم، فقد قام تنظيم داعش بإتقاء التطرف الإسلامي الذي يمثله تنظيم القاعدة الذي سيطر على مساحات واسعة من سوريا والعراق وليبيا ومصر، وإن الإرهابيين الذين يتم توجيههم من قبل أيديولوجيا الجماعة مسؤولون عن الهجمات الدموية في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والسويد، وفرنسا، وبلجيكا، وتونس وأماكن أخرى.

وكرر فعل، عادت كل من الفصائل المهمشة التي كانت في سبات عميق من المتطرفين اليمينيين وجماعة (المتفوقون البيض) والنازيين في القرن الحادي والعشرين، إذ قامت بأعمال تشجع على كره الأجانب وبغضهم، وقامت بهجمات في النرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وفي مواجهة هذه التهديدات، وجدت حكومات دول العالم نفسها تحاول صياغة استجابة

مستدامة ومتماسكة ضد قوى التطرف، وبينما أن بعض الحكومات اتبعت نهجاً أورتودوكسياً في مواجهة التطرف ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة لمكافحته، إلا أن عدداً قليلاً من الحكومات قد تنافست من أجل البدائل.

وتسعى ورقة البحث هذه إلى استكشاف مفهوم التطرف، وتعريفاته، ومجموعاته الفرعية، والطرق التي تتصدى بها الحكومات له. وتناول الفصل الأول الطرق المختلفة التي تم تعريف التطرف بها، ويلاحظ أن تعاريف التطرف قد تباينت من بلد إلى آخر، بل إن حكومات مختلفة في البلد نفسه قدمت تعديلات على كيفية تعريفات للتطرف، والتركيز على كيفية حدوث هذه العملية داخل المملكة المتحدة التي هي دراسة الحالة لهذه الورقة، وبعد ذلك، يُسلط الضوء على السبل المميزة التي تم بها تعريف «التطرف العنيف» و«التطرف غير العنيف»، مع ملاحظة أن المفهوم الأخير لاقي صدى كبيراً وأهمية متزايدة في استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف.

بعد ذلك، تحلل هذه الورقة استراتيجية مكافحة التطرف في المملكة المتحدة، وباستخدام تقارير موثوقة ومنشورة للحكومة؛ وهي الطريقة التي من خلالها تعول الحكومة البريطانية على الروايات المضادة للتطرف، وتكر المتطرفين حول العالم، ومن خلالها تهدف إلى زيادة الأصوات الموثوق بها ضد التطرف، وتستخدم القوى المستهدفة لتعطيل الأنشطة المتطرفة، وتهدف إلى بناء مجتمعات متماسكة لا ترى التطرف مشكلة. وفي سياق تحليل برنامج مكافحة التطرف، تولى ورقة البحث هذه اهتماماً خاصاً لبرنامج المنع في استراتيجية مكافحة الإرهاب ونظام إحالة القناة الذي يهدف إلى العمل كنظام للإنذار المبكر تجاه الأفراد الذين يتجهون نحو التطرف.

وفي مظان هذه الورقة سيتم التطرق إلى المخاوف المتعددة التي يواجهها برنامج المنع، ونظام إحالة القناة، واستراتيجية مكافحة التطرف ككل، وكذلك سبب أهمية هذه المخاوف عند تقييمها على المستوى الكلي، وكيف يمكن أن تضرّ بمشاريع مكافحة التطرف في أماكن أخرى. ويولى هذا القسم اهتماماً خاصاً نحو الاتهامات من أن هذه البرامج استهدفت المواطنين المسلمين البريطانيين بنحو غير عادل، بينما كانت تتجاهل التهديد المتزايد من المتطرفين اليمينيين.

وفي الفصل الأخير، تبحث هذه الورقة في جدوى تطبيق برنامج المنع، وبرنامج مكافحة التطرف ككل في العراق؛ إذ إن العراق -بوصفه بلداً يقترب من نهاية حربه ضد فصائل من المتطرفين الإسلاميين- بحاجة ماسة إلى استراتيجيات صارمة وشاملة لمكافحة التطرف؛ لذا سيتم تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها لأنموذج المنع أن يكون وسيلة مناسبة تركز على المجتمع في العراق حيث ما تزال شبكات الدعم العائلي والقبلي والديني من أكثر المؤسسات الشعبية شمولاً في أعقاب

الحرب التي اجتاحت معظم أنحاء البلاد. ومن ثم تحتتم ورقة البحث هذه بتحليل برامج مكافحة التطرف عبر مقارنتها بين ألمانيا والمغرب وكلا البلدين يكمل أنموذج مكافحة التطرف القائم على المنع في العراق، وسيكون مناسباً للسياق الاجتماعي والسياسي للبلاد.

وبوجه عام، تحدد هذه الورقة استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف كونها واحدة من أكثر الأمثلة قوة وشمولية على الاستراتيجيات القائمة، وتلاحظ أيضاً أنه على الرغم من وجود عددٍ من أوجه القصور الهيكلية والعملية تعوق قدرة البرامج على أن تكون فعالة تماماً، فإنها مع ذلك تمثل نهجاً يركز على المجتمع إلى حد كبير لمكافحة التطرف الذي يميز النهج البريطاني عن السياسات التي تركز على الأمن في بلدان مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسرائيل. وقد تم الشروع بعدد من الاستراتيجيات القائمة على المجتمع في كل من هذه البلدان، ومع أن تلك الاستراتيجيات ما تزال تتمتع بقدر كبير من الثقة العامة، فهي تفتقر إلى إمكانيات البرامج البريطانية وعمقها؛ وهذا الاستدلال يدعم السبب الذي من خلاله يوصي المؤلف ببرامج مكافحة التطرف في ألمانيا والمغرب على أساس أنها تتصف بقدرتها التكميلية، حيث تقدم برامج هذين البلدين استراتيجيات تتوافق مع استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية ويمكن أن تكون متممة لها.

تعريفات التطرف

التطرف، والتطرف العنيف، والتطرف غير العنيف.

على الرغم من التحليل والتغطية الواسعة على موضوع التطرف في المناخ السياسي والأمني الحالي، فإن إيجاد تعريف قانوني مقنع له قد أحاط بصعوبات متعددة، ويكمن جزء من التحدي في صياغة تعريف يكون مرناً بما فيه الكفاية ليشمل جميع أشكال التطرف بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو الانتماء السياسي، وأن يكون قوياً بما فيه الكفاية؛ لضمان أن الأفراد الذين يمارسون التطرف لا يستطيعون العثور على ثغرات لمواصلة ممارساتهم في الوقت الذي يمارسونها بحرية. وكانت هناك مشكلة أخرى في تعريف التطرف وهي مسألة «أين تنتهي الخطابات المستقلة والحرّة؟ وأين يبدأ التطرف؟»، وقد أعرب عدد من النشطاء وجمعيات حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين عن مخاوفهم بشأن التعريف غير الصحيح للتطرف؛ وعليه: «ما لم تتمكّن من تعريف التطرف بنحو واضح جداً، فإنه سيكون حقاً من الصعب تطبيقه»¹؛ ونتيجة لذلك وضعت وزارة الداخلية البريطانية -وهي مسؤولة عن التعامل مع المسائل المتعلقة بالتطرف- عدداً من التعريفات، ووضعت بعض التعديلات عليها مع مرور الوقت.

1. "Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point", House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 1.

وفي تقرير موثوق لوزارة الداخلية عام ٢٠١٥ حول الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف، عرفت الوزارة التطرف بالآتي:

«هو معارضة صريحة أو فعالة لقيمنا الأساسية، بما في ذلك الديمقراطية، وسيادة القانون، والحرية الفردية، والاحترام المتبادل، والتسامح بين مختلف المعتقدات والأديان. ونحن أيضاً نعدّ الدعوات التي تنادي بموت قواتنا المسلحة بالدعوات المتطرفة»^٢.

وقد تم الاعتماد على التعريف المذكور في عام ٢٠١٧ خلال عرض استراتيجية وزارة الخارجية في مكافحة التطرف؛ وبالتالي بقي هذا التعريف هو الأحدث في معرفة ماهية التطرف، وكان للإصدارات السابقة التابعة لاستراتيجية مكافحة التطرف تعريفات مختلفة نوعاً ما، على سبيل المثال عرفت وثيقة عام ٢٠١١ لمكافحة التطرف بأنه «المعارضة لقيمنا البريطانية الأساسية»^٣؛ على الرغم من أن تعريف «القيم البريطانية» بقي غامضاً ومتنازعاً عليه^٤، وهذه الاختلافات الدقيقة لطريقة تعريف التطرف من قبل الحكومة البريطانية على مرّ السنين تبرز التحديات التي تواجهها في تحدي حدود القضية المطروحة ومعاييرها.

إن الطريقة الخاصة التي تتبعها الحكومة البريطانية في تعريف التطرف «بمعارضة» القيم المرتبطة بالمملكة المتحدة تختلف اختلافاً كبيراً عن تعريفات بلدان أخرى مثل ألمانيا التي تعرف التطرف بطريقة ملخصة جداً كالآتي:

«وبما أن هذا المصطلح مثير للجدل، فمن الضروري الإشارة إلى أن التطرف يُفهم على أنه عنيف أساساً، (ومن المنظور الديمقراطي): هو سلوك منحرف يتم الترويج له من قبل طريقة معينة، ولكن لا يمكن تصغيره أكثر. والتطرف يتكون من نظام أخلاقي خاص وحصري يحتوي على عنصر لا إنساني وساخر يقدم للناس معنى أعمق، يمتلك القوة ليحل محل الدوافع الدينية من قبل الروحية السياسية، ومن ثم يفهم التطرف على أنه أيديولوجيا موجزة تشكل ثقافة فرعية وتعززها ويتم تناولها ضمن حوار مستمر مع المجتمع السائد الذي تستجيب له، ومن يتصرف ضده»^٥.

2. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 9.

3. "Prevent Duty Guidance", HM Government, 2011, p. 50.

4. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 01-August-2017].

5. Mareš, Miroslav; Bötticher, Astrid. "Extremism as a security threat in the Central Europe", Centre for European and North Atlantic Affairs, February 2013, p. 2.

تسلط التعريفات المتباينة -من الناحية العملية والفلسفية- لأشكال التطرف الضوء على طبيعة هذا المصطلح المراوغ، ومثلما كان التوصل إلى اتفاق بشأن ماهية أشكال التطرف هدفاً صعباً، كان تحديد أشكال «التطرف العنيف» و«التطرف غير العنيف» قد خضع أيضاً للاختلاف والجدل؛ إذ تعرّف وزارة الداخلية «التطرف العنيف» بأنه عمل عنيف يرمي إلى تحقيق الأهداف الموصوفة ضمن تعريف التطرف. في حين أن «التطرف غير العنيف» معرّف بموجب التعريف السابق للتطرف، لكن حينما لا يكون العنف متضمناً⁶. وقد وصفت وزارة الخارجية التمييز الغامض نوعاً ما بين التطرف العنيف وغير العنيف؛ بأنه «غير كاف» و«غير متماسك» من قبل أعضاء المؤسسة السياسية البريطانية ونشطاء المجتمع المدني البريطاني⁷. أما التعريفات التي تستخدمها الحكومات الأخرى، مثل تعريفات وزارة الأمن الداخلية في الولايات المتحدة، فتقدم تفاصيل أكثر حول ما يشكله التطرف العنيف؛ وهنا تم تعريف التطرف العنيف بأنه «معتقدات من يدعمون العنف أو يستخدمونه بدافع أيديولوجي وأفعالهم؛ لتحقيق آراء أيديولوجية، أو دينية، أو سياسية متطرفة»⁸.

إنَّ جزءاً من الأسباب وراء الصعوبات في تعريف التطرف أو ما يشكله التطرف العنيف أو غير العنيف -من وجهة نظر الحكومة البريطانية- هو أنها تنظر إلى مسألة التطرف العنيف على أنها قضية أمنية يتم التعامل معها بناءً على ذلك، في حين يتم التعامل مع مسألة التطرف غير العنيف بعِدّها مسألة مدنية في سياق حرية التعبير والخطاب، وقد لوحظت السببية بين التطرف العنيف وغير العنيف في ملفات وزارة الداخلية في وقت مبكر من عام ٢٠١١، التي اقترحت أن مثل هذه الأفكار يجب تحديدها ضمن إطار قصصي أيديولوجي معارض⁹؛ ومع ذلك وفي عام ٢٠١٣ فقط قامت فرقة العمل التي أنشأها رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كامبرون بوضع أسباب ذات صلة بين التطرف العنيف وغير العنيف (في سياق التطرف الإسلامي والقاعدة)، ولاحظت فرقة العمل أيضاً أن عدم الرغبة في مواجهة الأفكار المتطرفة غير العنيفة خوفاً من أن يتم حسابها أنها تهاجم الإسلام نفسه قد سمح بنشر التطرف¹⁰، وفضلاً عن ذلك قد أشير إلى التطرف غير العنيف بعِدّه تهديداً للنسيج الاجتماعي بسبب قدرته على إضعاف النسيج الاجتماعي بتطبيع التعصب من خلال تمكين التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو المعتقد الديني، أو التوجه الجنسي. وقد اعترف رئيس

6. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2011, p. 36

7. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. «Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview», House of Commons, 23-June-2017, p. 37

8. «Countering Violent Extremism», Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

9. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2011, p. 60

10. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. «Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview», House of Commons, 23-June-2017, p. 13

الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون في تموز عام ٢٠١٥ بالعلاقة ما بين التطرف العنيف وغير العنيف، إذ وصف عملية التطرف بأنها عملية طويلة تبدأ بالتطرف غير العنيف وتؤدي تدريجياً إلى العنف: «... ليس عليك الاعتقاد بالعنف الهمجي من أجل أن تنضم للأيديولوجيا، فلا أحد يصبح إرهابياً من بداية ثابتة. إذ يبدأ مع نهج التطرف، وحينما تبحثون عميقاً في خلفيات المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، من الواضح أن الكثيرين منهم تأثروا أولاً بما سيطلق عليه بعضهم بالمتطرفين غير العنيفين»^{١١}.

وكان خطاب كاميرون رداً على العدد الكبير من المواطنين البريطانيين الذين غادروا المملكة المتحدة متجهين إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم داعش، وقد شهد تحولاً في الأمور المتعلقة بالتطرف من خلال التوريق الصريح بالتطرف غير العنيف، وستستمر الروايات المتعلقة بتوريق التطرف غير العنيف خلال العامين المقبلين ولا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش في فرنسا، وبلجيكا، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، إذ أثارت مثل هذه الهجمات المخاوف ليس فقط فيما يتعلق بالمواطنين البريطانيين العائدين من سوريا والعراق ولكن أيضاً فيما يتعلق “بالإرهابيين المحليين” الذين أصبحوا متطرفين محلياً.

أنماط مشتركة في التطرف وعلامات التحذير عن الأفراد المتطرفين

وبينما كان من الصعب تحديد التمييز بين التطرف العنيف وغير العنيف، والتعريفات المحفوفة بالصعوبات، ظهرت مع ذلك عددٌ من الأنماط المشتركة، تتصل بالأهداف والأضرار المشتركة التي تعززها الجماعات المتطرفة، وقد حددت استراتيجية مكافحة التطرف لدى الحكومة البريطانية ستة أضرار محددة يعززها المتطرفون^{١٢}:

- تبرير العنف تجاه الآخرين، فضلاً عن تبرير العنف نحو تحقيق الأهداف السياسية والأيديولوجية.

- تعزيز الكراهية والانقسام عن طريق تحفيز الآخرين على ارتكاب جرائم الكراهية. ويحرص العديد من المتطرفين غير العنيفين على التعبير عن آرائهم بطريقة لا تحرض على الكراهية مباشرة -ومن ثم تحرق القانون- ولكنها تشجع بنحو غير مباشر على إصدار

11. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

12. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. “Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview”, House of Commons, 23-June-2017, pp. 24-25

مثل هذه الآراء.

● تشجيع الانعزال عن المجتمع قاطبةً، وإبعاد أنفسهم عن الأعراف والقيم المشتركة؛ وهذا يمكن أن يسمح للقيم والكيان والسلطات البديلة بأن تكتسب مكانة بارزة.

● استخدام نظم قانونية بديلة؛ بهدف تخريب شرعية القانون والمؤسسات في المملكة المتحدة، وتمكين السياسات التمييزية التي تتعارض مع القانون.

● رفض النظام الديمقراطي بالإكراه والتخويف على أساس أن الديمقراطية ليس لديها مكانة في وجهة نظرهم المتطرفة.

● الممارسات الثقافية الضارة وغير القانونية مثلاً تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري، وما يسمى بالعنف القائم على الشرف والأشكال المتطرفة من العنف ضد النساء والفتيات وبعض المجتمعات المحلية لنشر هذه الممارسات.

وعلى الرغم من المعايير الواضحة ظاهرياً فيما يخص تعريفات الحكومة البريطانية للأضرار التي يروج لها المتطرفون ويستخدمونها، فإن تحديد ما إذا كان الفرد قد تم توجيهه إلى التطرف والراديكالية ما يزال علماً أقل دقة، وقد نصحت الحكومة البريطانية كلاً من الأفراد والمسؤولين بمراقبة أي إشارة مبكرة تدل على انخراط الأفراد مع المتطرفين، ومع ذلك، فإن الحكومة البريطانية نفسها تعترف بأنه لا يوجد دليل على مسار واحد أو حدث أو مؤشر لشخص ينضم إلى التطرف، وحذرت من أن «نهج الفرشاة الواسعة - وهو نهج عام جداً ولا يدخل في تفاصيل الموضوع - التي لا تأخذ في الحسبان التعقيدات والثغرات في المعرفة الحالية وفهم العوامل التي تسهم في التطرف من المرجح أن تؤدي إلى نتائج عكسية»¹³. بيد أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج مكافحة التطرف الفرنسي قد حدّدا عدداً من العلامات المبكرة وغير المباشرة للفرد الذي يجذب نحو التطرف، هي¹⁴:

● انفصال مفاجئ مع العائلة والصدقات طويلة الأمد.

● الانسحاب المفاجئ من مقاعد الدراسة والصراعات مع المدارس والكلبيات.

13.«Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point», House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 9

14.«A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 13

- التغيير في السلوك المتعلق بالطعام أو الملابس أو اللغة أو الأموال.
- التغيرات في المواقف والسلوك تجاه الآخرين، كردود الأفعال المناهضة للمجتمع، ورفض السلطة، ورفض التفاعل اجتماعياً، فضلاً عن علامات الانسحاب والعزلة.
- التصفح الدائم لمواقع الإنترنت، والمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي التي تؤيد وجهات النظر المتطرفة أو الراديكالية.
- الرجوع إلى نظريات "كشف الحجاب" والتآمر.

ومن ناحية السياق، فإن أنماط السلوك هذه هي من أكثر العلامات مصداقية للتطرف حينما تكون مصحوبة بمجموعة متنوعة من «عوامل الدفع» و«عوامل الجذب» الموجودة في البيئة. وترتكز هذه المصطلحات إلى تحليل أنماط الهجرة، وتتصل بالأسباب التي تجعل الفرد يغادر البلد الذي نشأ فيه والعوامل التي تجعل الفرد ينتقل إلى بلد جديد¹⁵.

وفي سياق تحليل التطرف والراديكالية، يعرف «عامل الدفع» بأنه ما يدفع الفرد بعيداً عن التيار الرئيسي للمجتمع والحكم والسياسة، أو تغيير كامل للفرد تجاههم، إذ إن محدودية فرص الحصول على التعليم الجيد، والحرمان من الحقوق والحريات المدنية، والتهميش، وعدم المساواة، والتمييز، والاضطهاد والعوامل البيئية مثل التلوث، والتصحر، والكوارث الطبيعية، فضلاً عن الإخفاقات المستمرة من قبل السلطات للتخفيف من الصعوبات الناجمة، والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، وانعدام الأمن وانعدام الاستقرار، جميع ما تم ذكره يمثل عامل دفع¹⁶.

وعلى العكس من ذلك، يتم تعريف «عامل الجذب» بما يدفع الفرد نحو إيجاد التطرف العنيف (وتصور المجتمع الذي يمثله) بنحوٍ مثير للاهتمام، ويمتد هذا العامل من الاستقرار السياسي والحصول على الثروة، والوعود بتوفير خدمات أفضل، والشفافية، وانعدام الفساد¹⁷، والمجيء بحكم أفضل (إذا كان صارماً ومتشدداً)، والوعود كذلك بالمغامرة، والحرية، والشبكة الاجتماعية الداعمة،

15. «Why Do People Migrate?», BBC, <www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml>, [Accessed 02-August-2017]

16. «A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

17. «Why Do People Migrate?», BBC, <www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml>, [Accessed 02-August-2017]

والشعور بالانتماء، فكل ذلك يمثل عوامل الجذب نحو التطرف^{١٨}، وينظر بعضهم أيضاً إلى وجهات نظر العالم المتطرفة على أنها توفر إجابات سهلة وواقعية للقضايا الأكثر تعقيداً في العالم الحديث.

إن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية فيما يخص محركات التطرف هو أن التطرف يمكن أن ينبثق من جميع الأديان والأعراق والمعتقدات، وعلى الرغم من أن الأيديولوجيات المتطرفة قد تستخدم اللغة الدينية أو العرقية من أجل إضفاء شرعيتها على جمهورها المستهدف، فإن أسبابها الأساسية ترتبط بعوامل الدفع والجذب المذكورة آنفاً^{١٩}، فقد كان اهتمام المملكة المتحدة الرئيسي -عبر تاريخها- فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف مرتبطاً بآيرلندا الشمالية والاضطرابات هناك بسبب الاشتباكات الطائفية بين الانفصاليين الكاثوليك والنقابات البروتستانتية، وتحول محور التركيز من آيرلندا الشمالية إلى التطرف الإسلامي في أعقاب هجوم مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول عام ٢٠٠١. إن الحروب اللاحقة في العراق وأفغانستان وكذلك المخاطر المستمرة من الإرهابيين من أجل نشر التطرف الإسلامي مثل تنظيم القاعدة ومؤخراً تنظيم داعش، جعلت التطرف الإسلامي على رأس قائمة المخططات^{٢٠}؛ ومما لا شك فيه أن التقرير الموثوق به لاستراتيجية مكافحة التطرف التي أصدرته وزارة الداخلية يسلط الضوء على المخاطر التي تشكلها الجماعات المتطرفة الأخرى مثل النازيين الجدد والمتطرفين اليمينيين، ولا سيما عبر الوثائق التي نشرت بعد عام ٢٠١٦ حينما ازدادت الهجمات بدافع العنصرية التي تبناها القوميون اليمينيون في أعقاب استفتاء «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» الذي شهد تصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي^{٢١}، ومع ذلك، ما يزال التقرير يعرف التطرف الإسلامي كونه التهديد المباشر للوثيقة، فضلاً عن غيرها من الوثائق المتعلقة بالتطرف والراдикаلية التي تركز على التطرف الإسلامي كونه المصدر الرئيسي للخطر على المملكة المتحدة^{٢٢}.

إنّ هذه الظاهرة ليست فريدة من نوعها بالنسبة للمملكة المتحدة، ويرى السياسيون في أجزاء كثيرة من العالم -ولاسيما في الغرب- أن مصطلح «التطرف العنيف» أصبح رمزاً للتطرف الإسلامي، وكان ذلك واضحاً على وجه الخصوص في خطاب الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما الذي أكد في خطاب ألقاه في شباط من عام ٢٠١٥ أن بلاده تقاتل التطرف العنيف وليس

18. «A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

19. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, p. 10

20. Ibid, p. 5

21. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 10

22. Ibid, p. 9

التطرف الإسلامي، وانتقد أوباما على نطاق واسع من قبل خصومه بسبب «سياسته الصحيحة جداً» فضلاً عن وصفه بالجن بسبب عدم قدرته على تسمية التهديد الحقيقي باسمه^{٢٣} (أي لم يقل إن التهديد الحقيقي هو التطرف الإسلامي)؛ ومع ذلك فإن عدد الهجمات على الولايات المتحدة من قبل المتطرفين اليمينيين والراдикаليين والوطنيين البورتوريكيين أكثر بكثير من الهجمات المنظمة عبر المتطرفين الإسلاميين^{٢٤}، وهنا يأتي قرار ترامب بدوره على إعادة توجيه البرامج والتركيز على التطرف العنيف لغايات التركيز على التطرف الإسلامي في الوقت الذي تزداد فيه جرائم التحيز التابعة للمتطرفين اليمينيين، وتحذر وكالات تطبيق القانون في جميع أنحاء الولايات المتحدة من أن المتطرفين اليمينيين المناهضين للحكومة يشكلون تهديداً أكثر خطورة من التطرف الإسلامي^{٢٥}.

مكافحة التطرف واستراتيجية المملكة المتحدة

تعريفات مكافحة التطرف

وكما هو الحال فيما يخص تعريف التطرف، فإن تعريف ما يشكله مكافحة التطرف تبقى مسألة مثيرة للجدل، وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية قد أصدرت بيانات وسياسات بشأن مكافحة التطرف، إلا أن تقديم تعريف دقيق له كان صعباً جداً، وكانت معظم تعريفات سياسة مكافحة التطرف في سياق السياسات الواسعة لمكافحة الإرهاب.

فعلى سبيل المثال، يتضمن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٢١٧٨) إدانات مطولة للتطرف العنيف من جانب زعماء العالم، ويؤكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون، وحدد القرار عدداً من الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، مؤكداً على ضرورة التصدي لهما من خلال تدابير معينة مثل الضوابط المالية ومراقبة الحدود لحرمانهم من التمويل المالي وانخراط العديد من المجندين، غير أن القرار لم يحدد الفترة الزمنية التي سيتم خلالها تأطير ما يشكله مكافحة

23. Beinart, Peter. "What Does Obama Really Mean by 'Violent Extremism'?", The Atlantic, 20-February-2015, <<https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/02/obama-violent-extremism-radical-islam/385700/>>, [Accessed 02-August-2017]

24. Ibid

25. Tamkin, Emily; Gramer, Robbie; O'Toole, Molly. "Trump's focus of 'Radical Islam' Downplays the Growing Risk From Right-Wing Extremism, Experts Fear", Foreign Policy Magazine, 15-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/15/trumps-focus-on-radical-islam-downplays-growing-risk-from-right-wing-extremism-experts-fear/>, [Accessed 02-August-2017]

التطرف كونه معارضة للجماعات المتطرفة المذكورة آنفاً في سياق مكافحة الإرهاب^{٢٦}.

اتخذت وزارة الأمن الداخلية في الولايات المتحدة نهجاً مماثلاً سلّط الضوء على التهديدات الآتية:

«... تأتي من نطاق المجاميع والأفراد، بمن فيهم الإرهابيون المحليون والمتطرفون العنيفون الذين ترعرعوا داخل الوطن في الولايات المتحدة، فضلاً عن الجماعات الإرهابية الدولية مثل القاعدة وتنظيم داعش، وقد يصبح الجناة الفرديون أو الذين من ضمن جماعات صغيرة متطرفين لارتكاب أعمال العنف في دولتهم أو محاولة السفر إلى الخارج ليصبحوا مقاتلين أجنب»^{٢٧}.

وتذكر الإدارة أن سياستها الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف تهدف إلى ما يأتي:

«... معالجة أسباب التطرف العنيف من جذوره من خلال توفير الموارد للمجتمعات المحلية لبناء جهود الوقاية المحلية ودعمها، وتشجيع استخدام الروايات المضادة لمواجهة الرسائل المتطرفة العنيفة عبر الإنترنت. وإن بناء علاقات تقوم على الثقة مع المجتمعات المحلية هو أمر ضروري لهذا الجهد»^{٢٨}.

ويوفّر هذا التعريف الخاص مزيداً من التفاصيل، ويسلط الضوء على عدد قليل من الأساليب الرئيسية مثل دعم المبادرات المحلية، وتعزيز الروايات المضادة؛ ومع ذلك، فإن هذا يشير إلى «كيفية» مكافحة التطرف في الولايات المتحدة بدلاً من «ماهية» مكافحة التطرف بصورة عامة، وبصفة عامة، فشلت واشنطن في تقديم تعريف واحد متين لمكافحة التطرف عبر منشوراتها.

وهناك تعريف عملي لما يشكله «مكافحة التطرف العنيف» يأتي من (هومرا خان) وهو محلل يعمل في مجال مكافحة التطرف ومستشار لواشنطن، يعرف خان «مكافحة التطرف العنيف» على النحو الآتي:

«استخدام وسائل غير قسرية لردع الأفراد أو الجماعات عن التحرك نحو العنف والتخفيف من تجنيد أو دعم أو تسهيل أو مشاركته في أعمال إرهابية ذات دوافع أيديولوجية من قبل جهات فاعلة غير حكومية لتعزيز الأهداف السياسية»^{٢٩}.

26. "Security Council Unanimously Adopts Resolution Condemning Violent Extremism, Underscoring Need to Prevent Travel, Support for Foreign Terrorist Fighters", The United Nations, 24-September-2014, <www.un.org/press/en/2014/sc11580.doc.htm>, [Accessed 03-August-2017]

27. "Countering Violent Extremism", Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

28. Ibid.

29. Khan, Humera. "Why Countering Extremism Fails", Foreign Affairs, 18-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2015-02-18/why-countering-extremism-fails>>, [Accessed 01-August-2017]

وحينما يتعلق الأمر «بالتعريفات» المذكورة آنفاً، يحدد خان أربعة أجزاء متقاطعة:

- منع التطرف.
- التدخل نيابة عن الأفراد الذين تطرفوا.
- منع أو إلقاء القبض على من شاركوا في سلوك إجرامي وملاحقتهم قضائياً.
- إعادة دمج المجرمين المتواجدين في السجون في المجتمع الذين انتهت فترة عقوبتهم أو الذين عادوا من مناطق النزاع^{٣٠}.

ويشير خان إلى أن سياسات مكافحة التطرف وبرامجه في العديد من البلدان تميل إلى أن تكون محدودة النطاق، ولا تعالج سوى واحدٍ أو اثنين من هذه الجوانب، وتركز استراتيجية مكافحة التطرف في الولايات المتحدة -على سبيل المثال- على المنع والحظر، ويشير خان إلى أنه نتيجة لهذه الثغرات، فمن المؤلف للأفراد الذين بدأوا يحملون أفكاراً عقائدية أن لا يتغيروا وللأفراد الذين تصرفوا بعنف أن لا يتم إعادة تأهيلهم^{٣١}. وبنحو عام، يشير خان إلى أن الاستجابة التقليدية للتطرف كانت غارقة في استراتيجيات مكافحة الإرهاب للسلطات العسكرية والحكومية، وانتقدت مثل هذا النهج لعدم وجود دور نشط للمجتمع المدني حتى لو كان «بإمكانه أن يقوم بدوره النشط وهو من الضروريات»^{٣٢}.

وتتبع سياسة مكافحة التطرف -التي تتبعها المملكة المتحدة- بعض العناصر التي حددها خان بوصفها جزءاً من الاستراتيجية الواسعة لمكافحة الإرهاب؛ ومع ذلك، فقد أشاد خان ببرامج تحسين التركيبة التقليدية من خلال امتلاك دور نشط للمجتمع المدني في هيكله^{٣٣}.

ويشير تقرير المملكة المتحدة لمكافحة التطرف الذي نشرته وزارة الداخلية إلى أربعة مجالات هي محور التركيز الرئيسي للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات الأوسع التي يجلبها التطرف:

- مكافحة الأيديولوجيا المتطرفة من خلال مواجهة الدعاية المتطرفة وتحديدها؛ وتهدف هذه

30.Khan, Humera. "Why Countering Extremism Fails", Foreign Affairs, 18-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2015-02-18/why-countering-extremism-fails>>, [Accessed 01-August-2017]

31. Ibid

32. Ibid

33. Ibid

الاستراتيجية إلى ضمان تضيق المساحة المتنافس عليها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الإنترنت؛ والهدف من ذلك هو تشجيع إيجاد بديل أفضل مع دعم أولئك الذين يتعرضون لخطر التطرف.

- بناء شراكة مع كل من يعارض التطرف من خلال الوقوف مع الأفراد والمنظمات المجتمعية التي تعمل على تحدي التطرف وحماية الأفراد الذين هم عرضة للانجذاب وتوجيههم.
- كبح المتطرفين من خلال استخدام قوى جديدة وموجهة ومرنة بما فيه الكفاية لتقاوم السلوك المتطرف، التي تتضمنه المجتمعات التي يُزرع فيها المتطرفون الانقسام ويقوض سيادة القانون.
- بناء مجتمعات متماسكة من خلال فهم وإدراك سبب عدم ارتباط بعض الأشخاص الذين يعيشون في المملكة المتحدة مع هذا البلد وبقيمه ومعالجة هذه القضايا، وتبني الحكومة "برنامج المجتمعات المحلية المتماسكة" لمساعدة هذه المجتمعات الأكثر عرضة لخطر العزلة^{٣٤}.

وينصُ التقرير الموثوق على أن الغرض الأساس من هذه الاستراتيجية هو حماية الناس من الأضرار الناجمة عن التطرف، وينصُ التقرير أيضاً على أنه من أجل تحقيق ذلك ستدخل الحكومة في شراكة مع كل من يقوم بمنع التطرف، وتهدف الحكومة حيثما كان ممكناً إلى العمل محلياً من أجل العثور على أكثر الأصوات مصداقية بين المجتمعات لضمان أن المشاريع هي الأكثر فاعلية^{٣٥}. وفضلاً ذلك -وفي حين أن استراتيجية الحكومة لمكافحة التطرف تركز في المقام الأول على المجتمعات المحلية- فإن هذه الاستراتيجية تعترف أيضاً بأهمية الروابط الدولية للتطرف سواء أكان ذلك بسبب تدفق الناس أم المال أم الأفكار، وتقرُّ الحكومة بأن جميع هذه الروابط أصبحت دولية أكثر ووعدت بالتنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى أو الجهات الفاعلة الدولية لجعل الاستجابات فيما يخصُّ التطرف أكثر شمولية وفاعلية^{٣٦}، وتقرُّ الحكومة بأنها في بعض الأحيان قد لا يكون لديها فهم كافٍ حول القضايا المعنية، ومن ثم فإنها تقدم استعراضاً مستقلاً لفهم هذه القضايا، وتقييمها، وتقديم ردٍّ مناسب لها^{٣٧}.

34. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 17

35. Ibid, p. 17

36. Ibid, p. 18

37. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 19

مكافحة الأيديولوجيا المتطرفة:

لا يوجد نموذج وحيد تجاه تطرف الفرد؛ ومع ذلك هناك ثلاثة عناصر موجودة هي: الفرد سريع الانقياد، والمؤثر -عادةً هو متطرف آخر في شكل فرد أو منشور معين-، وغياب عوامل وقائية مثل شبكة داعمة من الأصدقاء والعائلة التي يمكن أن تسحب الأفراد سريع الانقياد إلى التطرف³⁸. وتقر الحكومة البريطانية بأن الأيديولوجيات المتطرفة يمكن أن تبرهن بأنها محبة للغاية للأفراد؛ لأنها توفر حلولاً يسيرة ومرجحة للمشكلات الصعبة أساساً. وهي توفر أيضاً الشعور بالانتماء، والغرض، واحترام الذات، وفرصة لإعادة ابتكار الشخصية، أو تجديدها. وغالباً ما تغذي الأيديولوجيات المتطرفة سرعة تأثير جمهورها تجاه التطرف والتجنيد، وقد مكن التطور الحاصل في الاتصالات الحديثة المتطرفين من أن يصبحوا أكثر تطوراً وبراعة في نشر أيديولوجيتهم، والعمل بسرعة وبتطور غير مرئي في السابق حين استهدف الأفراد³⁹. وعلى الرغم من أن العوامل الدقيقة والجهود الرامية للتجنيد تختلف بين المتطرفين الإسلاميين والنازيين الجدد، إذ إن اعتمادهم على تكنولوجيا الاتصال الجديد يتبع أنماطاً مماثلة بنحو ملحوظ. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة ضد بعضهما بعضاً، فإنه من المعروف أن هذه الجماعات تتعلم من طرائق بعضهما بعضاً لتطوير أنفسهما.

وتقول وزارة الداخلية إن تحدي انتشار الأيديولوجيات المتطرفة سيتطلب من الحكومة تجاوز المنظمات المتطرفة في عصر الاتصالات السريعة والسيطرة على الروايات المنشورة من أجل تقديم اقتراح بديل ومقنع للأيديولوجيا المتطرفة⁴⁰؛ ولتحقيق ذلك، تفتتح وزارة الداخلية عدداً من الخطوات⁴¹:

- الاستمرار في تحدي حجة المتطرفين من خلال كشف وحشية الجماعات المتطرفة باستمرار؛ والفكرة من ذلك هي أنه لا ينبغي أن تكون هناك بيئة يتم ذكر الجماعة المتطرفة فيها.
- مواجهة نقاط الضعف الأساسية وراء الأيديولوجيا المتطرفة وكشف أن عروضهم وحلولهم الميسرة مبنية على فروض مزيفة، ونشر خدعة أن الحياة "المجيدة" أو "المشرقة" خالدة مع هذه الجماعات.

38. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

39. Ibid, p. 23

40. Ibid, p. 23

41. Ibid, p. 24

- التشجيع لبدليل إيجابي في إثبات أنه من الممكن تماماً التوفيق بين الهوية الإيمانية والهوية الوطنية، وأن هذا هو الشيء الذي تقوم به الغالبية الساحقة من الناس في كل يوم.
- دعم الشباب سريعي التأثير بالتطرف بما في ذلك مساعدتهم على المشاركة في أنشطة الحياة الحقيقية التي توفر الشعور بالانتماء والفخر والقيمة الذاتية التي يسعون إليها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج حملة مكافحة الأيديولوجيا إلى التركيز على نزاع المتطرفين في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز المؤسسات من أجل توفير استجابة قوية وقابلة للتكيف، ودعم الأفراد على وجه الخصوص لمواجهة مخاطر التطرف وبناء شراكة مع من يعارضون التطرف⁴²؛ وإن إحدى طرق تحقيق ذلك هي حرمان المتطرفين من الوصول إلى المنبر، وقد ذكرت وزارة الداخلية أن الحكومة البريطانية تعمل مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي لإزالة المخلفات الإرهابية والمتطرفة المتواجدة. وتقول الوزارة إن التعاون مع الشركات قد تحسن - كما هو الحال مع الصفحات المتعددة التي تنشر التطرف - المواد والدعاية⁴³، فضلاً عن ذلك، أدت الضغوط من الحكومات على شركات مواقع التواصل الاجتماعي - ولا سيما فيس بوك ويوتيوب - إلى مراقبة المواد التي تنشر التطرف وإزالتها⁴⁴. وإلى جانب تلك المواد، ترى الحكومة ضرورة دعم شبكة من المعلقين الموثوقين الذين يرغبون في تحدي المتطرفين وطرح وجهات النظر السائدة عبر الإنترنت، وترى أيضاً ضرورة تدريب جماعات المجتمع المدني لمساعدتهم في الحفاظ على حضورهم المفتح عبر الإنترنت، وتنفيذ برنامج وطني لجعل الشباب أكثر مرونة في التعامل مع مخاطر التطرف عبر الإنترنت، وتزويد المدارس والجامعات والمعلمين بمزيد من الدعم لمعالجة المخاطر التي تطرح عبر الإنترنت، وبناء الوعي في المجتمع المدني والعام؛ لتمكين مستخدمي الإنترنت من الإبلاغ عن المواد التي تنشر التطرف⁴⁵.

وتنوي استراتيجية مكافحة التطرف أيضاً تقوية المؤسسات التي يستهدفها المتطرفون لنشر دعايتهم عبر الإنترنت، وتسلب الاستراتيجية - على وجه الخصوص - الضوء على الجهود التي يبذلها المتطرفون للسيطرة على مؤسسات التعليم وخلق فضاء يمكن فيه للأيديولوجيات المتطرفة أن تقوم بدورها دون وجود من يتحداها، وكان هذا مصدر قلق ذا خصوصية منذ أن برزت مخاوف خطة «حصان طروادة» من قبل المتطرفين الإسلاميين في نظام التعليم لأول مرة في عام ٢٠١٤. وقد

42. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 24

43. Ibid, p. 24

44. Ibid, p. 24

45. Ibid, pp. 24-25

ذكرت وزارة الداخلية أنه تم وضع عدد من التعديلات التنظيمية للتعامل مع هذه القضية⁴⁶. غير أن مؤسسات التعليم العالي، والجمعيات الخيرية، والسلطات المحلية، ودائرة الصحة الوطنية (NHS)، والمؤسسات الدينية قد وضعت جميعها كأهداف محتملة للتخريب من قبل التطرف⁴⁷، وقد أصدرت وزارة الداخلية توجيهات خاصة نحو مسائل تتعلق بالمؤسسات الدينية، حيث إن غالبية التحديات التي تتعلق بالتطرف -والتي نواجهها اليوم- تميل إلى أن يكون لديها مكون ديني. وعلى الرغم من أنها عزفت عن «تنظيم الدين»، فإن وزارة الداخلية تعهدت بتحمل الحكومة مسؤولية ضمان أن العاملين في المؤسسات الدينية يخدمون المصالح العامة ويسمحون لجميع الأديان بالتعايش وتحدي التعصب⁴⁸.

إنشاء شراكة مع كل من يعارض التطرف:

وبالمقارنة مع الاستراتيجية الموضحة في إطار مكافحة الأيديولوجيا المتطرفة، فإن استراتيجية بناء شراكة مع جميع المعارضين للتطرف هي أكثر انسيابية، وقد أشارت وزارة الداخلية إلى أنه في جميع أنحاء المملكة المتحدة هناك منظمات وأفراد يقفون في وجه التطرف، ولكن أصواتهم كثيراً ما يطغى عليها أصوات المتطرفين ذات الغالبية الأكبر، سواءً أعلى الصعيد الشخصي أم عبر الإنترنت؛ ولذلك تهدف الحكومة إلى دعم هؤلاء الأفراد والجماعات الذين يتمتعون بالمصداقية والخبرة في مكافحة التطرف وزيادة عدد أصواتهم عند اللزوم، ويجب أن يرافق هذا الدعم والشراكة العمل مع الشركاء والسلطات المحلية للعثور على أكثر الجماعات تأثيراً وذات صلة كالتى تقوم بأعمال مهمة لحماية المجتمعات وهزيمة التطرف؛ فالاستراتيجية هي مزيج من النهج من أعلى إلى أسفل، والنهج يكون من أسفل إلى أعلى⁴⁹.

وقد شددت وزارة الداخلية على أهمية وقف منح المتطرفين التمويل والشرعية والشعبية؛ لذلك تعهدت بوضع سلسلة من الإرشادات لمساعدة الحكومة على إقرار ما إذا كان ينبغي إشراك فرد أو منظمة. وفيما يخص وسائل الإعلام، أقرت وزارة الداخلية بأن المتطرفين يمكنهم أن يبنوا برامج إعلامية اجتماعية ومثيرة للحصول على نسبة مشاهدة، وأنهم ليس لديهم القدرة على فرض رقابة مباشرة على وسائل الإعلام، وبغض النظر عن ذلك، فقد حثَّ رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون شبكات الإنترنت على ممارسة السلطة التقديرية حينما يتعلق الأمر بإذاعة وجهات النظر المتطرفة

46. Ibid, p. 25

47. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 24-29

48. Ibid, pp. 28-29

49. Ibid, pp. 30, 31

واتخاذ خطوات لضمان أن المناقشات تقوم على أساس إيجابي⁵⁰.

عرقلة المتطرفين:

وبإلقاء نظرة سريعة، يمكن ملاحظة أن هذا المجال المحدد من استراتيجية مكافحة التطرف لا فائدة له؛ نظراً لأن الاستراتيجية بأكملها مكرسة نحو عرقلة المتطرفين، وينطبق ذلك في معظم الحالات التي يمكن فيها التعامل مع أولئك الذين يتبنون وجهات النظر المتطرفة، ولا سيما بطريقة غير عنيفة، عبر استخدام طرائق الإنكار والتكذيب المذكورة آنفاً من خلال إنشاء منشورات مضادة. بيد أنه في عدد من الحالات الخطيرة بوجه خاص أصبح التطبيق المباشر للسلطات القانونية ضرورياً للتعامل مع المنسقين والدعاة للتطرف الذين يشكلون أكبر تهديد للآخرين، ويشير هذا المجال المحدد من استراتيجية مكافحة التطرف إلى هذه الوسائل القانونية.

ومارست الحكومة البريطانية - في حدود إمكانياتها - مجموعة من الصلاحيات للمساعدة في تمزيق وحدة الإرهاب. ومع ذلك، هناك عدد من المتطرفين الذين يمكن أن يتسببوا بقدر هائل من الضرر للمجتمع حتى وإن كانوا ما يزالون يعيشون حياة بعيدة عن الإجرام، ويستخدم هؤلاء الأفراد تكتيكات مثل التلميح غير المباشر للكرهية ضد جماعة ما، ويرفعون عن مسؤولية ارتكاب أحد أتباعهم أعمالاً إرهابية. فعلى سبيل المثال، تهرَّب الداعية الإسلامي المتطرف وقائد جماعة (المهاجرون) المحظورة أنجم شودري من الملاحقة القانونية لسنوات على الرغم من وقوفه وراء دعوة عدد من المنفذين الإرهابيين، وفي محاولة لمواجهة هؤلاء الأفراد، تعهدت الحكومة البريطانية بممارسة القوة لمواجهة الجناة الأكثر نشاطاً ومثابرة⁵¹.

تستلزم أحد جوانب هذه القوة المستهدفة على عرض القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء والجنسية، وتعهدت الحكومة بمراجعة قوانين الجنسية لتعزيز «السمعة الجيدة» للمهاجرين، وتطلع إلى التنسيق بين مختلف الوكالات؛ لضمان إمكانية تقاسم المعلومات المتعلقة بالخلفية المتطرفة للأفراد عبر الوكالات⁵².

وثمة جانب آخر من هذه السياسة يتمثل في توفير آليات محسنة للإبلاغ عن الجرائم التي تحدث بدافع العرق أو الدين أو نوع الجنس أو التوجه الجنسي للضحية، وتعهدت الحكومة بتوفير

50. Ibid, p. 32

51. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 33

52. Ibid, p. 33

وسائل محسنة للأفراد للإبلاغ عن جرائم الكراهية هذه، وذكرت أنها تهدف إلى ابتكار «مشغلات التطرف للمجتمع»؛ لضمان أخذ قضية التطرف المحلي على محمل الجد، وستمكن هذه الآلية الشرطة والسلطات المحلية من إعادة النظر في التطرف، وتنسيق جهودها من أجل المنفعة العامة⁵³.

وهناك جانب آخر لهذه السياسة وهو الأخذ بتدابير لمكافحة الرسائل الإعلامية المتطرفة من قبل شخصيات تسعى إلى استثمار الخدمات التي يقدمها التلفزيون والإذاعة لتوسيع مداها. ويشير تقرير استراتيجية وزارة الداخلية لمكافحة التطرف إلى أنه بينما يتسم النقاش العام تجاه فضح الخرافات التي هي في صميم الأيديولوجيات المتطرفة، فلا ينبغي السماح للمتطرفين بأن يكون لديهم ساحة خالية من خلالها ينشرون دعايتهم دون وجود من يتحداهم. ويشير التقرير الموثوق كذلك إلى أن هيئة تنظيم الاتصالات (أوفكوم) تمتلك بالفعل سلطات كبيرة للحد من محتوى المنشورات المتطرفة التي تبث عبر شاشة التلفزيون، وتقتصر وزارة الداخلية سلطات جديدة تسمح للجهة التنظيمية بالقطع المؤقت والفوري لخدمات شبكات التلفزيون التي تبث مواد متطرفة غير مقبولة وتقوم بالمقابل الإذاعات بمشاركتها جميعاً⁵⁴، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلطات لن تطبق على القنوات التي تبث عبر الإنترنت، ولا تطبق على شبكات التواصل الاجتماعي المذكورة آنفاً مثل يوتيوب، أو القنوات التلفزيونية الفضائية التي تبث من بلدان أخرى.

بناء مجتمعات متماسكة:

ويشير التقرير الموثوق لاستراتيجية مكافحة التطرف إلى أن بريطانيا -الدولة الناجحة ذات الأعراق والأديان المتعددة- رحبت بهذا التنوع وكان أفضل حلاً لها، بيد أنها تعترف بأن عدداً من المجتمعات المهاجرة قد شعرت بانتماء يسير إلى المملكة المتحدة؛ وقد أدى ذلك بدوره إلى عزل هذه المجتمعات عن المجتمع الأوسع وعن التعليم والعمل؛ مما وفر أرضاً خصبة للأيديولوجيات المتطرفة. إن المجتمعات المهاجرة ليست هي الوحيدة التي تتأثر بالتطرف في ظل هذه الظروف. ويمكن للفصل الواضح بين المجتمعات أن يبعث بمشاعر ظلم السياسة القائمة على حماية مصالح المواطنين وتفضيلها على مصالح المهاجرين أيضاً؛ مما يخلق أحداث من أن المجاميع مثل النازيين الجدد يمكن أن تكون قد استفادت منها، وهذا أدى إلى حلقة من الراديكالية المتبادلة عبر المجتمعات. ومن أجل مواجهة هذه الظروف، تعهدت الحكومة البريطانية بالاستجابة لتحديات انفصال المجتمعات وعزلها، والاستفادة من البرامج القائمة مثل خدمة المواطنين الوطنيين التي تهدف إلى إشراك الشباب

53.Ibid, pp. 34-35

54.“Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 34-35

في مجتمعهم الأوسع، وزيادة نشاطهم وجعلهم مواطنين ذوي مسؤولية، فضلاً عن دورات تعليم اللغة الإنجليزية للمساعدة في كسر الحواجز بين المجتمعات، وفي الوقت نفسه، تعهدت الحكومة أيضاً بالقضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج القسري وغيرها⁵⁵.

برنامج المنع لاستراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب:

يتم دعم جزء كبير من استراتيجية مكافحة التطرف في المملكة المتحدة من قبل مسار المنع التابع لبرنامج (المسابقة)، أي استراتيجية البلد لمكافحة الإرهاب. فالمنع واحدٌ من أربعة مسارات من استراتيجية مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، أما المسارات الأخرى فتسمى (المتابعة والحماية والإعداد)، ويعطي كل مسار من مسارات المسابقة أولوية لجانب معيّن من جوانب مكافحة التهديدات الإرهابية، ويشتركون جميعاً بهدف محدد وهو الحد من الإرهاب والحفاظ على ثقة الشعب⁵⁶.

على سبيل المثال، يتضمن المسار الثاني -وهو المتابعة- الاستخبارات وتطبيق القانون والإجراءات العسكرية للوصول إلى الإرهابيين، ووقف عملياتهم الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة، ويعدّ هذا المسار -الذي يشمل تشريعات مكافحة الإرهاب، والإصلاحات التنظيمية، وعمليات مكافحة الإرهاب- من المجالات الأبرز والأقوم في استراتيجية مكافحة الإرهاب⁵⁷.

أما المسار الثالث وهو (الحماية)، فيتضمن تدابير ترمي إلى حماية الشعب والممتلكات، مثل مراقبة المواقع التي يمكن أن تكون هدفاً للهجمات الإرهابية، وفرض التدابير المناسبة، وتوفير الحماية لمواجهة التهديد الوقائي، ويقتضي هذا المسار أيضاً التركيز الكبير على حماية البنية التحتية الوطنية الحيوية، والخدمات في البلاد وتعزيزها مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمدادات الطاقة، وشبكات النقل⁵⁸.

ويهدف الإعداد إلى إدارة تأثير الهجوم الإرهابي وغيره من الحوادث بمجرد وقوعها، وينصب التركيز هنا على تزويد خدمات الطوارئ للاستجابة للحالات الطارئة عند وقوع حدث إرهابي، وتحسين القدرة للحفاظ على هذه الخدمات حتى في أثناء مواجهة الهجمات المدمرة للغاية. وقد عقدت الحكومة العزم على تعزيز مسار الإعداد ليس فقط في سياق الهجمات الإرهابية فقط ولكن أيضاً في سياق الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية الكبرى، وكذلك في الكوارث الطبيعية⁵⁹.

55. Ibid, pp. 37-39

56. Foley, Frank, Countering Terrorism In Britain and France, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 82

57. Ibid, p. 82

58. Ibid, p. 82

59. Ibid, pp. 82-83

ويهتم مسار المنع لاستراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب أيضاً بالوقاية، ومنع الراديكالية، و«منع الأفراد من أن ينخرطوا مع الإرهابيين»، ومنع الدعم المتواصل للتطرف العنيف⁶⁰. وفي مفهومها الأساس الذي صدر عام ٢٠٠٤، كان لدى برنامج المسابقة أهداف قوية تركز على الإرهاب الدولي، وفي هذا السياق غالباً ما يتفوق على مسار المنع المسارات الثلاثة الأخرى، ففي عام ٢٠٠٦ - بعد عام واحد من أول هجوم إرهابي على الأراضي البريطانية من قبل «المتطرفين» الإسلاميين داخل البلاد - تم التعديل على برنامج المسابقة مع التركيز والمعالجة «للمشكلات الهيكلية في المملكة المتحدة وخارجها التي قد تسهم في الراديكالية أو عدم المساواة أو التمييز»؛ ونتيجة لذلك أصبح التركيز حينها على مسار المنع أكثر⁶¹.

وفيما يخص التركيز على التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، فقد اختار مؤلف هذا البحث التركيز على مسار المنع، بدلاً من مسار المتابعة، والحماية والإعداد، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الحكومة العراقية لديها خبرة كبيرة في المسائل التي تتعلق بمسار المتابعة والحماية والإعداد. وبسبب وجود مجال للتحسين يوصي المؤلف بأن على الحكومة العراقية أن تنظر في ما يمكن أن تقدمه هذه البرامج، وفضلاً عن ذلك فإن منع الناس من الانضمام إلى التطرف هو المجال الذي يبدو أنه يحتاج إلى تطوير كبير في العراق، وإن مسارات المتابعة والحماية والإعداد تتبع خطوطاً قوية إلى حد ما من التحليل الأمني، في حين أن النهج الذي اتخذه مسار المنع غير قويم للغاية؛ وبالتالي يستحق للبحث في حين يتماشى مع الهدف الرئيس لورقة البحث هذه.

تم إصلاح برنامج المنع بنحو كبير في عام ٢٠١١، بعد انتخاب حزب المحافظين في عهد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون. وعُدّت وزارة الداخلية التابعة لحزب المحافظين أن التكرار السابق يعيب مسار المنع، مشيرة إلى أنه يخلط بين تنفيذ سياسة الحكومة لتعزيز التكامل وسياسة الحكومة لمنع الإرهاب. وفي هذا الصدد، أتهم مسار المنع قبل عام ٢٠١١ بالفشل في التصدي للأيديولوجيا المتطرفة في الفترة التي تواجه فيها المملكة المتحدة للتهديدات المتطرفة، وبدلاً من مساعدة أولئك المعرضين لخطر الراديكالية، سمح برنامج المنع قبل عام ٢٠١١ في بعض الأحيان بتمويل المنظمات المتطرفة التي «من المفترض أن يواجهها برنامج المنع». وتم انتقاد برنامج المنع قبل عام ٢٠١١ بسبب فشله في مراقبة المشاريع الفردية التابعة له لتبرير المبالغ المالية الهائلة التي تم إنفاقها في التمويل⁶².

60. Ibid, p. 82

61. Foley, Frank, Countering Terrorism In Britain and France, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 81, 83

62. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 1-2

تهدف استراتيجية المنع بعد عام ٢٠١١ إلى معالجة أوجه القصور في النسخة السابقة لعام ٢٠١١، فهي الميزة الأساسية التي تمارس استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف من خلالها، فضلاً عن الغايات التي يحددها هذا البرنامج التي تتوافق مع الأهداف المذكورة في التقرير الموثوق التابع لاستراتيجية مكافحة التطرف، وهي:

- الاستجابة للتحدي العقائدي والفكري للإرهاب والتهديد القادم من الذين يروجون له. وتنص وثائق المنع التي نشرتها الحكومة البريطانية على أن الحكومة لن تعمل مع أي منظمة متطرفة «تعارض قيمنا لحقوق الإنسان العالمية والمساواة أمام القانون والديمقراطية والمشاركة الكاملة للمجتمع».
- منع الناس من الانخراط في الإرهاب، وضمان حصولهم على المشورة والدعم المناسبين، وتتعهد الحكومة بتحقيق ذلك من خلال إنشاء قناة فضائية تقدم برامج من وكالات متعددة التي تقدم بدورها الدعم للأشخاص المعرضين لخطر التطرف.
- العمل مع القطاعات والمؤسسات التي توجد فيها مخاطر التطرف التي تحتاج إلى معالجة. وقد أشادت الحكومة بالتقدم المحرز في هذا القطاع نحو الحد من سرعة التأثير في المؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية والمجاميع الدينية وخدمات الصحة الوطنية، لكنها لاحظت أنه ما يزال هناك مجال للتحسين⁶³.

وعلى نحو فعال، تمثل استراتيجية المنع التطبيق العملي للاستراتيجيات الموصوفة في تقرير مكافحة التطرف ضد التهديدات المتطرفة التي تواجهها المملكة المتحدة في الوقت الحاضر، وقد وضحت الحكومة البريطانية مسار المنع بأنها تعمل ضد جميع أنواع التهديدات التي تواجهها المملكة المتحدة سواء الإرهابية أم المتطرفة غير العنيفة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن التطرف الإسلامي -ولاسيما من قبل جماعات مثل تنظيم القاعدة وداعش- يعدُّ التهديد الأكبر في الوقت الحالي⁶⁴.

الاستجابة للخطر العقائدي أو الفكري:

وفي إطار استراتيجية المنع، سعت الحكومة البريطانية إلى تحقيق اثنين من الأهداف متمثلة في حرمان المتطرفين من الصعود على المنابر للتعبير عن آرائهم، وتعزيز الأصوات الحقيقية التي

63. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2015, p. 5

64. Ibid, pp. 6-7

تعكس مكانة المملكة المتحدة كمجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان. ويعدُّ ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ وازدهاره تحدياً كبيراً للحكومة البريطانية؛ بسبب انحراف المجموعة من تقنيات التطرف القائمة على الشبكات إلى مجموعة تنظم شبكة واسعة عبر الإنترنت إلى الجمهور المستهدف. فضلاً عن منع الهجمات التي تبناه داعش في الداخل، وكلفت الحكومة بمهمة تتمثل بمنع الأفراد من رسم الجماعة بصورة المجتمع المثالي من أجل نقلها إلى مناطق الصراع في العراق وسوريا؛ لأن عودتهم يمكن أن تشكل تهديداً أمنياً كبيراً للمملكة المتحدة. وفي إطار استراتيجية المنع، تم إزالة ٤٦ ألف منشور متطرف وإرهابي من مواقع التواصل الاجتماعي في عام ٢٠١٤ و ٥٥ ألفاً آخرين عام ٢٠١٥.^{٦٥}

وفضلاً عن إزالة المنشورات عبر الإنترنت، اتخذت الحكومة البريطانية تدابير للحد من قدرة المجموعات الإرهابية على توسيع نفوذها في العالم الحقيقي من خلال الحد من تحركاتهم؛ وهذا الجزء من القانون مخوف بالمصاعب؛ بسبب الاهتمام الكبير الذي يتبناه كثيرٌ من المتطرفين غير العنيفين ليلبوا ضمن الدائرة القانونية بسبب تخوف الحكومات المذكورة من أن يؤخذ عليها دور «شرطة الفكر»، ومع ذلك تم تطبيق عددٍ من السياسات الناجحة ولاسيما في ما يخص المتطرفين الذين ليسوا من المملكة المتحدة، ولا من مواطني البلاد. وقد سمح القانون لأولئك الذين يثبت تورطهم في «سلوكيات غير مقبولة» -على سبيل المثال- بالتحدث العلني أمام العامة، أو نشر مواد تحرض على العنف الإرهابي، أو تبرره، أو تمجده، أو تعزز الكراهية التي قد تؤدي إلى العنف بين المجتمعات بمنعهم من دخول المملكة المتحدة عبر إلقاء القبض عليهم في أكثر من ١٣٠ مناسبة منذ دخول القانون حيز التنفيذ^{٦٦}، ويمثل نظام السجون قطاعاً آخر يعده الدعاة للتطرف كمنفذ محدود للوصول إلى الأفراد الذين يتأثرون بسرعة بالتطرف. وتظهر الإحصاءات أن العديد من الأفراد المتطرفين لديهم أيضاً تاريخ^{٦٧} في الجرائم المصغرة، وأن السجون تعدُّ بؤرة للتطرف لهؤلاء الأفراد، وعلى هذا النحو، أعلنت الحكومة في عام ٢٠١٦ أن أخطر المتطرفين الإسلاميين سوف يتم إبعادهم عن نزلاء السجن الآخرين ونقلهم إلى وحدات متخصصة تحت رقابة أمنية مشددة^{٦٨}.

65. "CONTEST: The United Kingdom's Strategy for Countering Terrorism: 2015 Annual Report", Home Office, p. 15

66. "Prevent Strategy", HM Government, London: Crown Publications, July 2011, p. 50

67. Ibid, pp. 20-21

68. «Government Sets Out New Measures To Tackle Extremism in Prisons», Ministry of Justice, 22-August-2016, <<https://www.gov.uk/government/news/government-sets-out-new-measures-to-tackle-extremism-in-prisons>>, [Accessed 07 August 2017]

ومع إزالة المواد المتطرفة التي عززت النظرة المستقبلية لداعش وتنظيم القاعدة، تم أيضاً تنفيذ عدد من المشاريع لمواجهة هذه النظرة العالمية، وقد اضطلعت معظم هذه المشاريع بوحدة المعلومات والاتصال البحثية المشتركة بين الإدارات (RICU)^{٦٩}، وشملت مشاريع مكافحة المنشورات التي تتعارض مع فكرة وجود معركة بين الغرب والإسلام، وسعت برامج مكافحة المنشورات التي ترعاها وحدة المعلومات والاتصال البحثية إلى زيادة أصوات المعارضين على ضحايا الإرهاب الإسلامي (ولاسيما المسلمين)، فضلاً عن تسليط الضوء على المواقف التي قام بها الناس من مختلف الاتجاهات الدينية معاً ضد قوى التطرف^{٧٠}، ومع ذلك -وعلى الرغم من المشاريع القوية والمؤثرة مثل هذه البرامج التي تتجه نحو تشويه سمعة المتطرفين- لوحظ أن تنفيذ المشاريع المحددة كان بطيئاً، وعلى وجه الخصوص، فإن عدداً من مشاريع مكافحة المنشورات التي تهدف إلى تشجيع الأصوات الحقيقية والصادقة من العالم الإسلامي - والتي أوصت بها في وقت مبكر من عام ٢٠١١ - لم تصبح نشطة حتى عام ٢٠١٥ حينما أصبحت الحاجة إلى مواجهة منشورات تنظيم داعش مصدر خوف، والواقع أن الحكومة نفسها تشير إلى أن بعض المشاريع التي نفذتها (RICU) عانت من "عدم الدقة فيما يخص الجمهور المستهدف"، وأن الأصوات التي تروج لها لا تصل إلى الجهات المقصودة^{٧١}.

حماية الأفراد سريع الانجراف للتطرف:

يشير التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع إلى أنه في عدد من الحالات التي قام فيها الأفراد بشن هجمات إرهابية أو حاولوا القيام بذلك، أبدوا عدداً من العلامات التي ينبغي الاعتراف بها كعلامات تحذيرية، وكان هؤلاء الأفراد كثيراً ما يعربون عن آرائهم المتطرفة، ويطرحون أسئلة حقيقية تتعلق بالأمن، بل ناقشوا الإرهاب علناً مع عدد من الشركاء؛ واستناداً إلى هذه الحوادث، تدعي وزارة الداخلية أن هناك مجالاً ومساحة للتدخل الإيجابي في العملية الراديكالية قبل أن يتطلب الأمر اللجوء إلى تنفيذ القانون؛ وبهذا المعنى، يقارن التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع هذا الجانب الخاص من السياسة بأشكال منع أخرى للجريمة^{٧٢}.

٦٩. تم إنشاء هذه الوحدة في مكتب الأمن ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية عام ٢٠٠٧. وفي ذلك الوقت كانت تتألف من ممثلين عن وزارة الداخلية، وإدارة المجتمعات المحلية، والحكم المحلي، ووزارة الخارجية ورابطة الشعوب البريطانية، ويقوم الممثلون بإرسال التقارير إلى وزراء الأقسام الثلاثة. وتتمثل مهمتها في تنسيق الاتصالات الحكومية بشأن التهديد الإرهابي والاستجابة لها، والمواجهة المرنّة نحو الفكر الإرهابي ومطالبات الجماعات الإرهابية.

70. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 47-49

71. Ibid, pp. 50-51

72. Ibid, pp. 55-56

ويرتكز هذا المجال من المنع إلى فرضية تحديد الأفراد الذين يتم ضمهم إلى التطرف والتجنيد ومن ثم تقديم الدعم لهم؛ والغرض من هذا الدعم هو ثنيهم عن الانخراط وعن دعم الأنشطة التي يقوم بها الإرهاب، ويوصف هذا الدعم أحياناً بـ «de-radicalisation» وهي بمعنى إصلاح التطرف أي تشجيع الذين يمتلكون أيديولوجيات متطرفة ودينية وسياسية متطرفة على تبني آراء أكثر اعتدالاً، وهو مصطلح يستخدم أحياناً للإشارة إلى التغيير المعرفي أو السلوكي. وفي سياق المنع، يتم السعي إلى كلا النتيجةين؛ والهدف الرئيس من هذا المجال هو السعي إلى إبعاد الناس عن التأثير بالجماعات الإرهابية، أو الاتصال بهم، أو التعاطف معهم، وإلى مواجهة أي دعم قادم منهم^{٧٣}.

إن جزءاً من تحديد الفرد كعامل خطر هو معرفة ماهية عوامل الخطر؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت الحكومة البريطانية في حملة لتثقيف أفراد الشرطة المحلية، والحكومة، والمعلمين، وأعضاء التدريس، والعاملين في مجال الخدمات الصحية، والسلطات الدينية، وموظفي السجون، وأعضاء المجتمع المدني، والشخصيات العامة الأخرى لمساعدتهم في تحديد مؤشرات التطرف؛ وبعد ذلك، تم تعيين عدد من أفراد الشرطة المحلية أو الحكومة المحلية، كمنسقين لبرنامج القناة وهو برنامج متعدد الوكالات يهدف إلى تقديم الدعم للأفراد الذين يظهرون أولى علامات التطرف. ومن ثم سيكون للمنسق سلطة إحالة الفرد إلى برنامج القناة^{٧٤}. وتوصف القناة بأنها مناسبة لأي شخص معرض لسرعة الانقياد للإرهاب، وتركز على ضمان حصول الأطفال والبالغين سريعي التأثير من أي دين أو عرق أو خلفية على الدعم قبل استغلال مواطنيهم من قبل أولئك الذين يشجعونهم نحو القيام بعمل إرهابي، ومن ثم يصبحون متورطين في عمل إجرامي وإرهابي^{٧٥}، ويتم تشجيع منسقي القناة من خلال الحفاظ على روابط وشبكات فعالة لضمان استجابة المجتمع بمصادقية.

وبمجرد إحالة الفرد المعرض للخطر إلى القناة، يهدف البرنامج إلى تقييم طبيعة هذا الخطر ومدى تأثيره، ووضع خطة الدعم الأنسب للفرد، ومن ثم يجتمع أعضاء السلطة المحلية لتقييم ما إذا كانت الإحالة مناسبة. وفي حين رأوا أن الإحالة مناسبة يجمع أعضاء الفريق معلومات تتعلق بظروف الفرد لتحديد ما إذا كان الفرد مرتبطاً بجماعة أو قضية أو أفكار عقائدية، أو ما إذا كان الفرد يعتزم إحداث ضرر ما؛ وما إذا كان الفرد قادراً على إحداث الضرر^{٧٦}، ويجب على أعضاء الفريق استنتاج أن الفرد معرض لخطر الانضمام إلى الإرهاب، وإن على الحكومة أن توصي باتخاذ

73. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. p.5673.

74. Ibid, pp. 57-58

75. «Channel Duty Guidance: Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Terrorism», HM Government, London: Crown Publishing, 2015, p. 5

76. Ibid, p. 11

سلسلة من الإجراءات تبتدئ بوضع خطة دعم لإجراء مزيد من التقييمات^{٧٧}. ويقدم التقرير الصادر من برنامج القناة المشورة لعدد من برامج الدعم مثل التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية ودورة إدارة الغضب، والتواصل المعرفي والسلوكي، والسعي البناء، والمهارات التعليمية، والاتصال الوظيفي، والتواصل للدعم الأسري، والتواصل للتوعية الصحية، والتواصل لدعم الإسكان، والتواصل لنشر التوعية في قضايا المخدرات والكحول. ويمكن أيضاً تقديم دعم أيديولوجي إضافي إذا تم الحصول على موافقة من قبل وزارة الداخلية^{٧٨}.

وتقر وزارة الداخلية -على منوال العديد من الجوانب الأخرى لبرنامج المنع ما بعد عام ٢٠١١- بأن القناة ستوظف نهجاً غير تقليدي وجديداً نسبياً وغير مثبت، وقد شددت وزارة الداخلية على ضرورة أن يتم تسخير القناة بطريقة مناسبة؛ لتجنب الإحالات غير الضرورية على الآراء السياسية المشروعة أو سوء الفهم اليسير، محذرةً من أن سوء تطبيق البرنامج يمكن أن يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب، وحسن النية التي يحتاج إليها للعمل على نحو فعال^{٧٩}.

العمل مع مؤسسات خاضعة لمخاطر متزايدة:

تذكر وزارة الداخلية أن التطرف في المملكة المتحدة يحدث في الأماكن التي تكثر فيها الأفكار العقائدية الإرهابية، وأولئك الذين يروجون لهذه الأفكار. وبما أن العديد من هذه الأماكن تقع إما تحت مسؤولية الحكومة مباشرة وإما تنظمها الحكومة بطريقة أخرى -وإن كانت مستقلة نسبياً- فإن ضمان عدم تقويض المتطرفين لهذه المؤسسات أصبح من القضايا الرئيسية لبرنامج المنع، وقد تم تحديد قطاعات مثل التعليم، والدين، والصحة، والعدالة الجنائية، والجمعيات الخيرية على وجه التحديد كمناطق ذات أولوية معرضة للخطر^{٨٠}، فكل هذه المؤسسات تقدم للمتطرفين أرضية خصبة لممارسة التطرف إما بسبب أن الأفراد يكونون في مرحلة التأسيس -كما هو الحال مع المؤسسات التعليمية- ويتحدون البيئات الصعبة والضغط الشديد -كما هو الحال في السجون-، وإما يعيشون وسط بيئة تؤثر عليهم ذهنياً أو جسدياً أو روحانياً -كما هو الحال مع المستشفيات والمؤسسات الدينية- وفضلاً عن ذلك، كشف التحقيق في أنشطة المتطرفين بهذه القطاعات عن بعض الهفوات التنظيمية التي يمكن أن تسمح للمتطرفين في أن تكون لديهم مساحة للعمل كسلطات مشروعة؛ مما يثير المخاوف من سيناريو «حصان طروادة» الذي يندمج فيه المتطرفون

77. «Channel Duty Guidance: Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Terrorism», HM Government, London: Crown Publishing, 2015, p. 16

78. Ibid, p. 17

79. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 56-57

80. Ibid, pp. 63

تدريجياً في المؤسسات بهدف تخريبها من الداخل دون استثناء^{٨١}.

وفي حين أن التحقيقات اللاحقة لم تكشف عن وجود حالة «حصان طروادة» المنظمة ليتم عرضها، فقد تم العثور على أدلة لأشخاص لديهم آراء متطرفة يمتلكون مناصب في عدد من المؤسسات في النظام التعليمي على وجه الخصوص، ولوحظ أن المتطرفين الإسلاميين حاولوا تجنيد المتعاطفين معهم في مراكز التعليم العالي مثل الجامعات التي تضم عدداً كبيراً من الطلبة الذين يعتقدون الدين الإسلامي، وغالباً ما ينضمون إلى المجتمعات الإسلامية ويحددون مواقفهم في إطار مناقشة سياسية مشروعة^{٨٢}، وفي الوقت نفسه، تبين أن السجلات المالية لعدد من الجمعيات الخيرية تحتوي على هفوات حيث يمكن أن يتم تحويل الأموال التي تجمعها عن علم أو دون علم إلى منظمات متطرفة داخل المملكة المتحدة أو خارجها، وقد استهدفت المؤسسات الدينية على وجه الخصوص المتطرفين الإسلاميين بسبب الأسس الدينية لعقائدهم، فضلاً عن الدور الفريد الذي يقومون به نحو تشويه سمعة هذه العقائد^{٨٣}. وقد سعى الأفراد الذين أُلقي القبض عليهم بتهمة قيامهم بجرائم إرهابية إلى تمييز الأفراد سريعى الانقياد في السجن الذين قاموا بجرائم مصغرة، والعمل على جعلهم متطرفين، وحينما يتم إطلاق سراحهم؛ يصبحون متطرفين تماماً^{٨٤}.

سعت الحكومة البريطانية إلى مواجهة تأثير المتطرفين الإسلاميين على المؤسسات البريطانية من خلال اتباع نهج متعدد الجوانب، وفضلاً عن زيادة تنظيم هذه المؤسسات -ولاسيما حين يتبين أن التنظيم والتفتيش عانا من هفوات جدية- نفذت الحكومة تدابير لوقف المتطرفين المسؤولين عن التطرف وعزلهم -كما هو الحال في السجن- وفي الوقت نفسه، تلقى أعضاء المؤسسات وموظفوها تدريباً لا يقتصر على التعرف على المتطرفين فقط بل أيضاً على تحديد أولئك سريعى الانقياد للتطرف، بما في ذلك هذه المؤسسات في إطار برنامج إحالة القناة، وقد اعترفت الحكومة بأن هناك حاجة إلى نهج مختلف للمؤسسات في مختلف القطاعات؛ وبناءً على ذلك، أعدت توجيهات مسار المنع المحددة لكل قطاع بإدخال الرموز التكنوقراطية إلى القطاعات المعنية من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير^{٨٥}.

81. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp.63-64

82. Ibid, p.73

83. Ibid, pp. 80-81

84. Ibid, pp 86-87

85. Ibid, pp. 65-93

المخاوف المرتبطة ببرنامج المنع وأتمودج مكافحة التطرف ككل في المملكة المتحدة

وعلى النحو المذكور آنفاً، فإن نهج المملكة المتحدة إزاء استراتيجية مكافحة التطرف قد أشاد بها عدد من خبراء مكافحة التطرف، وأشار الخبراء -الذين أشادوا بمسار المنع والقناة- إلى مزيج من السياسات من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، جنباً إلى جنب مع وجود نهج يركز على المجتمع لمواجهة التطرف من شأنه أن يساعد في البرامج التي أصبحت شرعية أكثر وتغطي مساحة أكبر. وبنحو عام، عدت استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية وبرامج المنع والقناة المرتبطة بها بمنزلة ابتكار خارج عن العادة كي يشارك المجتمع ضد التطرف الإسلامي، غير أنه من الضروري، فهم التحديات التي تواجهها استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، وتحديد أوجه القصور فيها؛ من أجل جعل التطبيق في أجزاء أخرى من العالم أكثر فاعلية، وفي بلد مثل العراق حيث ما تزال نسبة التواترات مرتفعة، فإن الأخطاء يمكن أن يكون لها آثار مضرّة نحو إعادة الإعمار والمصالحة.

وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة، تلقت هذه البرامج -فضلاً عن الاستراتيجية واسعة النطاق- انتقادات بشأن عدد من القضايا من قبل النقاد الذين افترضوا أن البرامج لم تكن فعالة بقدر ما يمكن أن تكون عليه في أحسن الأحوال ونتائج عكسية في أسوأ الأحوال.

المخاوف المتعلقة بالرقابة

ينبع النقد الأول والأهم من الاستراتيجية حول الصعوبة الواضحة للحكومة في تحديد ما يشكله «التطرف»، و«التطرف غير العنيف»، و«القيم البريطانية». وتعود جذور القضايا إلى عام ٢٠١٥، حينما ذكر ديفيد كامبيرون -رئيس الوزراء آنذاك- أولاً التطرف غير العنيف كونه تهديداً أمنياً مباشراً وسعى إلى حظره؛ فجاءت تصريحات كامبيرون بالتزامن مع عدد من التطورات التي حدثت في المملكة المتحدة في ذلك الوقت، حينما بلغت المخاوف المتعلقة بالتهديد من قبل تنظيم داعش أوجهاً. وأعطى كامبيرون الهيئات العامة في المملكة المتحدة مجموعة من الصلاحيات الجديدة لتقييد المحتوى الذي يعده متطرفاً، ولكن أيضاً وضعهم تحت الضغط للامتنال لبرنامج المنع. وادعى النقاد بأن هذا النهج الجديد أدى إلى تركيز المؤسسات الحكومية اهتمامها نحو استهداف المتورطين في الإرهاب بدلاً من استهداف -حسب ما ذكر كامبيرون- الذين يتفاوضون عنها بحدوء^{٨٦}. أما

86.Kazmi, Zaheer. "The United Kingdom's Anti-Extremism Policy", Foreign Affairs, 05-August-2015, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2015-08-05/united-kingdoms-extreme-anti-extremism-policy>>, [Accessed 07-August-2017]

الجهود اللاحقة التي بذلتها خليفة كامبرون ووزير الداخلية السابق تيريزا ماي لمواصلة الحد من الحقوق المدنية باسم الأمن - حتى مع بقاء تعريفات القيم البريطانية والتطرف غير العنيف غامضة - فقد أثارت مزيداً من المخاوف بشأن وضع الحريات المدنية في المملكة المتحدة، وقد لاحظ النقاد في الواقع أن عزل الخطاب السياسي يشكّل سابقة خطيرة لحرية التعبير في المستقبل⁸⁷. ويمكن تطبيق أهمية هذه المخاوف بشأن عزل الخطاب السياسي بسهولة على العراق، حيث تم تأكيد العديد من الخطابات المختلفة على نحوٍ مماثلٍ على مرّ السنين، وفي الآونة الأخيرة استطاع تنظيم داعش أن يستأنف مفاهيم التهميش للسنة من خلال المناقشات التي جرت حول اجتثاث البعث، وكيف تم استخدام الاتهامات ضد البعثيين كوسيلة لمنع عدد من السياسيين من الترشح للانتخابات؛ فالأفعال الحقيقية أو المتصورة تتجسد في الكتابات التي تتناول موضع التهميش للسنة في العراق؛ مما يتيح للمجاميع المتطرفة من إيجاد أرضية خصبة لممارسة التطرف في المستقبل.

وهناك انتقاد مختلف ولكنه ذو علاقة بالموضوع يطرح مسألة المصادقية وما إذا كان منع المنابر للمتطرفين غير العنيفين أو إدانتهم لخطبهم يشوه القيم الغربية التي تدعي قوانين مكافحة التطرف حمايتها. ويشير سيمون كوتي - وهو زميل بارز في مشروع الحرية - إلى أن اللجوء إلى تقييد حرية التعبير على أساس مكافحة التطرف غير العنيف لا يسلط فقط الضوء على النفاق المحتوم بين الدول الغربية التي تضع نفسها فوق مثل هذه الممارسات التي هي بطريقة أو بأخرى تُعدّ استبدادية، ولكنها تشير إلى أن الأيديولوجيين الغربيين لم يتمكنوا من توفير قوة أيديولوجية تضاهي قوى التطرف، ويقدم كوتي مثلاً وهو الداعية البريطاني المتطرف أنجم شودري الذي اعتقل لدعوته إلى «تنظيم إرهابي محظور» في شكل تنظيم داعش، ويشير إلى أن اعتقاله قد زاد أتباعه شغفاً به بدلاً من تركه ليكون سخرية مثله كمثل «المهرج الذي يتعرض لنظرات سخرية وبغض»⁸⁸. وسواء أكان كوتي على صواب في هذه المسألة أم لا، فإن الأسئلة التي يثيرها مهمة فيما يتعلق بالحاجة إلى الحفاظ على كتابات قوية ضد التطرف، وكذلك استجابة السلطات القانونية ذات الصلة حين الحاجة إليها. وفضلاً عن ذلك، فإن تشويه سمعة الدعاة المتطرفين بدلاً من سجنهم يخلق حماية إضافية ضد التطرف في السجون؛ وبالنظر إلى أن التطرف في السجون كان قضية مستمرة في العراق؛ قبل ظهور تنظيم داعش، فيبدو أن هناك نهجاً بديلاً مناسباً.

87. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

88. Cottee, Simon. "Anjem Choudary and the Criminalisation of Dissent", Foreign Policy Magazine, 19-August-2018, <foreignpolicy.com/2016/08/19/anjem-choudary-and-the-criminalization-of-dissent-britain-isis/>, [Accessed 08-August-2017]

المخاوف المتعلقة بالفشل العملي في وقف المتطرفين

لقد تعرضت عدد من الجوانب العملية للاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف للنقد، وترتبط العديد من هذه الانتقادات نحو عدم القدرة على تحديد هوية الأفراد الذين يشكلون خطراً على الحكومة البريطانية والشعب، فضلاً عن البيروقراطية المشتركة بين الإدارات التي أصبحت تدرك الشكوك المحتملة، ويستشهد النقاد بأمثلة كمثال (خالد مسعود) الذي هاجم جسر وستمنستر في آذار من عام ٢٠١٧، (وسلمان عابدي) الذي فجر نفسه في حفلة موسيقية في مانشستر في ٢٢ من شهر أيار، وكان هذان الرجلان معروفين لمسؤولي المخابرات البريطانية، ولكن كلاً منهما تم تصنيفهما على أنهما من ضمن الأولويات الضعيفة. وبالمثل، فمن بين ٨٥٠ مواطناً بريطانياً كانوا قد سافروا إلى العراق وسوريا للقتال مع تنظيم داعش، لم يكن عدد منهم معروفاً لدى وكالات الاستخبارات فحسب، بل إن بعضهم، مثل (سيدهاردا دهار)، قد صودرت جوازات سفرهم خوفاً من أن يقوموا بأعمال إجرامية في أثناء الرحلات الطيرانية، وعلى الرغم من هذه التدابير (والبقاء تحت قيد التحقيق)، غادر دهار المملكة المتحدة مع عائلته لإدارة أمور انضمامه إلى داعش، وبعد ذلك لم يتأثر دهار بالإجراءات الأمنية حيث استطاع السفر بسهولة ومغادرة المملكة المتحدة^{٨٩}. وعلى وفق ما ذكره النقاد، فإن كل هذه الحوادث تسلط الضوء على أن الأجهزة الأمنية في المملكة المتحدة تعاني من انعدام التنسيق والجد في العمل، وهم يؤكدون أن جهاز الاستخبارات البريطاني يركز فقط على الأخطار الفورية؛ مما يسمح للتهديدات الثانوية مثل مسعود وعابدي بأن تتحقق من دون دراية^{٩٠}. ويشير منتقدو الاستراتيجية أيضاً إلى أن الإطار المتنامي الذي يتسم به برنامج المنع قد جعل تحديد التهديدات وتحديد أولوياتها أكثر صعوبة، ولاحظوا أن ذلك قد تفاقم بسبب قوة الشرطة الخاضعة للانشقاق إثر استخدام القسوة عليها^{٩١}، وفي نهاية المطاف، يجادلون بأن المشكلة في استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية واستراتيجية مكافحة الإرهاب تنبع من الافتقار إلى التنسيق الفعال بين الشرطة والتعاون بين الوكالات، وفي غياب هذه الخطوات العملية نحو حفظ النظام، فإن توفير أي قوانين وتشريعات تمنح الأجهزة الأمنية مزيداً من الصلاحيات أصبحت بلا معنى، وهذه مسألة ذات أهمية خاصة ينبغي النظر فيها في العراق، حيث أدى التنافس المشترك بين

89. «Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point», House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 25

90. Simcox, Robin. «British Counterterrorism Policy After Westminster», 28-March-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-03-28/british-counterterrorism-policy-after-westminster>>, [Accessed 08-August-2017]

91. Kazmi, Zaheer, «British Counterterrorism After the Election», Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

القوى بين مختلف الأجهزة الأمنية للحكومة العراقية (مثل الشرطة الاتحادية والجيش العراقي) إلى ضعف الاتصال والتنسيق.

وقد تمت الإشارة إلى مشكلة مماثلة فيما يتعلق بنهج الحكومة في التصدي لمحتوى المنشورات المتطرفة عبر الإنترنت، وتطرت وزارة الداخلية، في التقرير الموثوق لاستراتيجية مكافحة التطرف، إلى التفاؤل بشأن التعاون المتنامي بين الحكومة البريطانية وشركات التواصل الاجتماعي الكبرى مثل فيسبوك ويوتيوب، وقد أشادت الحكومة بالمساعدة التي قدمتها هذه الشركات في إزالة كمية هائلة من المنشورات المتطرفة؛ وهذا أمر جدير بالثناء حقاً. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى تفويض مثل هذه المهام إلى الشركات الخاصة (التي لديها حقوق الملكية للمنشورات من الناحية الفنية على هذه المواقع) يجلب لها مشكلات، وعلى الرغم من التزامها بمكافحة التطرف لأسباب يمكن فهمها، فإن العديد من شركات التواصل الاجتماعي لها دوافعها الخاصة المتباينة في شكل الربح، وخفض التكاليف، والاحتفاظ بالمشاركة الفاعلة للمستخدم، فكل هذه الدوافع تتعارض مع مهمة توفير الاعتدال الفاعل، وإزالة المنشورات المتطرفة، وحظر المستخدمين، حتى وإن تم عدهم من قبل الحكومات؛ ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من هذه الشركات متخوفة أكثر فيما يتعلق بالتزامها بالأوامر التي أقرتها الحكومات بدلاً من تخوفها على أرواح الشعوب، وقد عانى الفيسبوك -على وجه الخصوص- من الاعتماد المفرط على نظام الخوارزميات بدلاً من برنامج المراقبة الفاعل كإجراء لخفض التكاليف. وقد أسفرت محاولات نقل المسؤولية عن طريق توجيه المستخدمين للإبلاغ عن محتوى المنشورات المتطرفة التي ينشرها المتطرفون والمتعصبون الذين يهاجمون الصفحات المشروعة وغير المتطرفة من خلال الإبلاغ الجماعي عن تلك الصفحات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك حينما تم حظر صفحة الفيسبوك التي ينتمي إليها الملحدون العرب بسبب المستخدمين المتعصبين الذين أشاروا إلى الصفحة كونها متطرفة⁹²، ونرى الشيء نفسه يتكرر عبر اليوتيوب، إذ أدى الاعتماد المفرط على الخوارزميات وبرنامج مراقبة المجتمع كإجراء لخفض التكاليف إلى تعرض القنوات المعلوماتية مثل شبكات المثليين أو قنوات النقاش السياسي المشروع إلى الرقابة⁹³، ويتم أمر المراقبين -الذين غالباً ما يكون عددهم قليلاً ويتعرضون للإرهاق

92. «Abusing Facebook notifications to block atheist views in the Arab language», Humanrights. CH, 22-June-2016, <<https://www.humanrights.ch/en/standards/international/campaigns/abusing-facebook-notifications-block-atheist-views-arab-language>>, [Accessed 04-August-2017]

93. Ellis, Emma Grey. "Silly Youtube, Don't You Know Making the Internet Nicer is Impossible?", Wired Magazine, 22-March-2017, <<https://www.wired.com/2017/03/youtube-restricted-mode-fiasco/>>, [Accessed 04-August-2017]

المستمر - بتوجيهات متناقضة سمحت للمنشورات ذات المحتوى المتطرف بأن تستمر من دون مراقبة طالما كانت مؤطرة بطريقة معينة⁹⁴، وبنحو عام، انتقد عدد من المراقبين - من بينهم لجنة اختيار الشؤون الداخلية - شركات التواصل الاجتماعي كونها «بعيدة وبخجل» عن مواجهة المنشورات ذات المحتوى المتطرف، مشيرين إلى حالات محددة لم يتم فيها إزالة المضامين المتطرفة التي تنتمي إلى الإسلاميين والنازيين الجدد على حد سواء على أساس أنها «لم تنتهك سياسة السلوك الذي يبيث الكراهية» أو «لم تتجاوز حدودها في نشر الخطابات التي تحث على الكراهية»⁹⁵. إن أي حكومة تتعامل مع الشركات الخاصة لمواجهة أو تصفية المضامين المتطرفة ستحتاج إلى الاعتراف بأن مصالح هذه الشركات غالباً ما ستختلف عن ما تحتاجه الحكومة منهم للقيام به، مما أدى إلى إجراءات غير كاملة التي من الممكن أن تكون غير فاعلة (إذا كانت مشتتة) في أحسن الأحوال وغير منتجة في أسوأ الأحوال.

المخاوف المتعلقة بمسار المنع الذي يُنظر إليه مستهدفاً المسلمين بنحو غير مناسب

ولعل أكبر الانتقادات الموجهة ضد الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف وأشدّها، وبالتحديد (برنامج المنع) يأتي من المجتمع الإسلامي في المملكة المتحدة الذين يقولون إن تطبيق البرنامج كان له عدد من الآثار المضرة على مجتمعاتهم.

وتتعلق المخاوف الرئيسية المحيطة بمسار المنع حول مسألة التطرف الإسلامي الذي يعدّ التهديد الأساس المتطرف الذي تواجهه المملكة المتحدة؛ ونظراً للمخاطر المتعددة من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش، فإن المخاوف المرتبطة بذلك معقولة ومنطقية، ومع ذلك، يقول النقاد إن تطبيق السياسة وإن الضغط الشديد الذي تتعرض اليه المؤسسات نحو الإبلاغ عن أي شيء معتاد والجهل العام لغير المسلمين فيما يتعلق بالمسلمين قد أسفرت جميعاً عن «جو من الخوف» الذي يضع المسلمين في دائرة اهتمام الجميع من أجل السلوك الاعتيادي، ومنذ إصلاح برنامج المنع في عام ٢٠١١، انتعشت التقارير عن الإحالات على أنماط السلوك التي تبدو غير مضرة باطراد، وفي المدارس - على وجه الخصوص - أفاد الطلبة المسلمون بأنهم أحيلوا إلى برنامج القناة على إثر أسئلة شرعية في الصف، فضلاً عن حالة واحدة أحيل فيها طالب إلى

94. «Leaks «expose peculiar Facebook moderation policy»», BBC, 22-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/technology-39997579>, [Accessed 04-August-2017]

95. «Social media giants «shamefully far» from tackling illegal content», BBC, 01-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/technology-39744016>, [Accessed 04-August-2017]

القناة بعد أن طلب منه المعلم مشاركة رأيه بشأن الحرب الأهلية السورية⁹⁶. وفي حالة أخرى، أحيل طالب مسلم إلى برنامج القناة بعد أن طرح عليه سؤال بشأن الانشطار النووي، وبالمقابل لم تحدث أي إحالة أخرى حينما طلب من طالب آخر غير مسلم السؤال نفسه⁹⁷. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية قد اعترفت بأن ليس كلُّ الإحالات التي يقوم بها برنامج القناة تستحق ذلك، وكان التصور بين المسلمين أن برنامج المنع يستهدف المسلمين لأنماط من السلوك لا يستهدف بها غير المسلم. وقد ذكر المعلمون بدورهم أن الضغط المتزايد من جانب الحكومة على تطبيق إرشادات المنع لأجل النظام التعليمي قد أدّى إلى بيئة يشعر فيها المعلمون بالقلق الشديد إزاء إجراء مناقشات حول موضوعات صعبة بسبب الخوف من الإبلاغ عنهم⁹⁸.

وتؤدي هذه المخاوف بدورها إلى فقدان الثقة للمسلمين تجاه الحكومة، حيث ينظر إلى هذه البرامج على أنها مصممة للتجسس على المسلمين بطريقة تجبر الأصدقاء والجيران على الإبلاغ عن بعضهم بعضاً، ويدعي الناشطون أن هذا الهجوم من قبل هذه البيئة يؤدي إلى أن يصبحوا الناس أقل استعداداً للتحديث إلى السلطات؛ مما يعيق جهود مكافحة التطرف، ويمكن لبيئة الخوف نفسها أن تؤدي إلى توجه الأفراد نحو التطرف بسبب المتطرفين الذين يستغلون مثل هذه المظالم⁹⁹. وقد اعترض عدد من الشخصيات بما فيهم (كالسون بشير) -وهو ناشط ومؤيد لبرنامج المنع- على هذه المزاعم، مشيراً إلى أنه على الرغم من تركيزها غير المناسب على المسلمين، فإن البرامج قد فعلت ما هو جيّد من خلال تقديم المشورة للأفراد سريعي التأثير ومنعهم من التوجه نحو التطرف¹⁰⁰، وكّرر كالسون أسلوب تفكير وزارة الداخلية من أن الكثير من المخاوف المتعلقة ببرنامج المنع ودورها كما حدث مع مشروع قانون «snooper's charter» بسبب عدم الفهم الصحيح للوسائل والغرض

96. Khaleeli, Homa. “‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, The Guardian, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017]

97. Ibid,

98. Bowcott, Owen. “Prevent strategy ‘stifles debate and makes teachers feel vulnerable’”, The Guardian, 09-March-2016, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2016/mar/09/prevent-strategy-stifles-debate-and-makes-teachers-feel-vulnerable>>, [Accessed 08-August-2017]

99. Gayle, Damian. “Prevent strategy ‘could end up promoting extremism’”, The Guardian, 21-April-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/apr/21/government-prevent-strategy-promoting-extremism-maina-kiai>>, [Accessed 08-August-2017]

100. Khaleeli, Homa. “‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, The Guardian, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017]

من البرنامج، وعلى الصعيد الداخلي، لاحظت وزارة الداخلية أن برنامج المنع أصبح ساماً للعلامة التجارية^{١٠١}.

ويدعم الانطباع الذي يشير إلى أن برنامج المنع يستهدف المسلمين بنحو غير مناسب هو البيانات، ويشير طلب حرية المعلومات لعام ٢٠١٤ إلى أن عدد الأشخاص الذين تمت إحالتهم إلى برنامج القناة قد ارتفع من خمسة أشخاص في عام ٢٠٠٦ - حينما تم تطبيق البرنامج لأول مرة - إلى ٧٤٨ شخصاً في عام ٢٠١٣، وما مجموعه ٢٦٥٣ إحالة. وتظهر البيانات من إجمالي الحالات، أن ١٤٪ منهم يمثلون التطرف اليميني، مع الحالات للتطرف الإسلامي الذين يمثلون المتبقين^{١٠٢} على الرغم من أن المسلمين يمثلون ٥٪ فقط من سكان المملكة المتحدة^{١٠٣}.

المخاوف المتعلقة برهاب الإسلام الشرعي كنتيجة للمنع

ويشير النقاد أيضاً إلى أن التركيز الموجه إلى المتطرف الإسلامي من قبل برنامج المنع قد أدى إلى إضفاء الشرعية على رهاب الإسلام بسبب تأطير التطرف على أنه مسألة إسلامية على الأرجح، ويشير عالم الجريمة الدكتور (فهد قرشي) إلى أنه في البيئة التي يتم تصوير التطرف وكأنه مسألة إسلامية في نظر القانون يؤدي إلى إثارة الشكوك حول ولاء المسلمين في بريطانيا؛ وهذا بدوره ينبّه الناس العامة حول كيفية التعامل مع المسلمين، فضلاً عن تجسيد الحكايات التي تسرد لنا ضدهم، فإن مثل هذه البيئة تساعد على ظهور السياسيين الذين يسعون إلى إثارة الكراهية ضد المسلمين من خلال اللجوء إلى المسألة على أنها مرتبطة بأمن البلد^{١٠٤}. وتكرر وجهة نظر قرشي عبر (زاهير كازمي) الذي يشير إلى أن الألقان التي تعزز على نشر رهاب الإسلام في الخطاب السياسي البريطاني ترتبط ارتباطاً مباشراً بعودة ظهور شخصيات قومية وشعبية مثل (نايجل فاراج)، فضلاً عن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما تلاها من زيادة جرائم الكراهية

101. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, p. 32

١٠٢. يحدد طلب قانون حرية المعلومات (FOI) التطرف اليميني خارج المجموعة. ومن بين الأديان المدرجة في ورقة البيانات، يمثل الإسلام الأغلبية، ويمثل عدد آخر من الديانات المدرجة أيضاً نسبة كبيرة (ولكن أقل من الإسلام) حيث أدرج الدين على أنه "غير معروف".

103. Traquair, Sherry. "Freedom of Information Request Reference Number: 000117/13", Association of Chief Police Officers, Hampshire, pp. 3-4

104. Qurashi, Fahid. "Prevent gives people permission to hate Muslims – it has no place in schools", The Guardian, 04-April-2016, <<https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/apr/04/prevent-hate-muslims-schools-terrorism-teachers-reject>>, [Accessed 08-August-2017]

ضد المسلمين والأقليات الأخرى^{١٠٥}.

وبالاقتران مع المشكلة التي نوقشت آنفاً فيما يخص المخاوف حول استهداف المجتمع المسلم، فإن مشكلة التحيز المشروع لأسباب أمنية تبرز مشكلة التناقض التي تواجهها معظم الأجهزة الأمنية، وقد تكون هناك مخاوف مشروعة إزاء استهداف ديموغرافي معين لتجنيد المتطرفين (مثل المسلمين) والتسبب في هجمات، ومع ذلك فإن إعطاء المجتمع إحساساً بأن الاستهداف غير عادل أو غير ذلك من تطبيع التمييز الاجتماعي والسياسي يمكن أن يؤدي إلى أن تكون الثقة بين تلك الديموغرافية والحكومة مهزوزة؛ وهذا يمكن أن يعزز بدوره حكايات التهميش - سواء أكان هذا التهميش حقيقياً أم لا - التي يستخدمها المتطرفون لتجنيد المؤيدين. وسواء أكان التهميش السني في العراق حقيقياً أم لا فقد كان موضوع نقاش، ولكن استخدمت الحكايات والروايات لتبرير وجود جماعات سنية متطرفة، وقد أثرت مخاوف مماثلة في المملكة المتحدة. واستخدم كل من الأحزاب المتطرفة كحزب (التحرير والمهاجرون) المحظورين - اللذين اعتقل زعيمهما أنجم تشودري في وقت لاحق بسبب تأييده لتنظيم داعش - شبح الهجمات العنصرية لتجنيد الشباب المسلمين^{١٠٦}.

المخاوف المتعلقة بالتهديدات من المتطرفين اليمينيين والنازيين الجدد و(المتفوقون البيض) الذين يتم تجاهلهم

إن الفكرة المذكورة آنفاً فيما يخص ارتفاع جرائم الكراهية ضد المسلمين والأقليات الأخرى تؤدي إلى نقد نهائي بشأن برنامج المنع واستراتيجية مكافحة التطرف، وهذا هو الفشل الظاهري في التعرف على مخاطر تنامي التطرف اليميني، إذ إن كلاً من التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع وتقرير استراتيجية مكافحة التطرف قد أشارا إلى تطرف جماعة (المتفوقون البيض)، والتطرف اليميني، وتطرف النازيين الجدد بعدهم تهديداً محتملاً، ولكنه مع ذلك ركز على التطرف الإسلامي، وهذا أمر مفهوم؛ لأن العديد من هذه الجماعات قد تم تهميشها وفقدت مصداقيتها في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك - وفي الوقت الذي ظل تركيز السياسيين والهيئات الأمنية على المجتمعات الإسلامية ومخاطر التطرف الإسلامي - فإن العديد من هذه الجماعات قد أعادت تشكيل نفسها عبر خطاباتها على المنابر التي تناهض المهاجرين، وتناهض الإسلام في إطار فرضية تقول إن أوروبا - أو بنحو عام «الغرب» أو حتى «النصرانية» - تقع تحت خطر فقدان هويتها

105. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 08 August-2017]

106. Pantucci, Raffaello. «We Love Death as You Love Life»: Britain's Suburban Terrorists», London: Hurst Publishing, pp. 51-53

و«النقاء العرقي» للأجانب؛ ومن الجدير بالذكر أن العديد من هذه الجماعات (المتفوقون البيض، والمتطرفون اليمينيون، والنازيون الجدد) -على الرغم من معارضتها تماماً لتنظيم القاعدة وداعش- تبنت نهج معارضة الغرب للإسلام عبر تلك الجماعات (تنظيم القاعدة وداعش)، وتم وصف هذا النهج «بالعنف المناهض للجهاد»^{١٠٧}.

ومن الجدير بالذكر -والمقلق بنحوٍ خاص- أنه حتى بعد الهجمات الإرهابية التي قام بها المتطرفون اليمينيون مثل (أندرس بهرينغ بريفيك) في النرويج، استمرت القوى الأمنية في جميع أنحاء أوروبا والمملكة المتحدة في التغاضي عن تهديدات التطرف اليميني، وأغفلت رئيس وزراء المملكة المتحدة تيريزا ماي التطرف اليميني تماماً خلال خطابها حول الأمن في مايو ٢٠١٧، على الرغم من ارتفاع الهجمات على المسلمين والأقليات الأخرى منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ واغتيال نائب حزب العمل (MP) جو كوكس من قبل أحد النازيين الجدد قبل ذلك بفترة قصيرة. وبعد الهجوم بسيارة على المسلمين في فينسبري بارك أقرت رئيسة الوزراء تيريزا ماي أن التطرف اليميني يشكل خطراً حقيقياً^{١٠٨}. وفي الواقع، هناك عدد متزايد من المحللين الذين لاحظوا الميل المتزايد للتطرف اليميني في العالم الغربي حيث لم يأخذ بالحسبان برامج مكافحة التطرف مثل برنامج المنع على نطاق واسع، وحتى الآن، اقتصر قدر كبير من التهديد على شمال وشرق أوروبا، فضلاً عن الولايات المتحدة^{١٠٩}، ومع ذلك -ولاسيما منذ عام ٢٠١٦- أظهرت المجموعات اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء العالم بصورة متزايدة علامات على التماسك والتعاون والتقارب^{١١٠}. وقد اعترف مجلس الأعيان بالمخاطر المتزايدة التي يقوم بها التطرف اليميني، ونصح الحكومة بزيادة التمويل لبرنامج المنع من أجل التصدي للتطرف اليميني في عام ٢٠١٧^{١١١}.

107. Strømmen, Øyvind. "Violent <Counter-Jihadism>", Foreign Affairs, 27-July-2011, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/northern-europe/2011-07-27/violent-counter-jihadism>>, [Accessed 08-August-2017]

108. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

109. Adler-Bell, Sam. "Why Are We Blind to Right-Wing Terrorism?", The Century Foundation, 26-June-2015, <<https://tcf.org/content/commentary/why-are-we-blind-to-right-wing-terrorism/>>, [Accessed 08-August-2017]

110. Amarasingam, Amarnath; Davey, Jacob. "Far-Right Movements Are Starting to Converge, Posing An Ever Greater Risk", The Mantle, 19-July-2017, <www.mantlethought.org/international-affairs/far-right-movements-are-starting-converge-posing-ever-greater-risk>, [Accessed 08-August-2017]

111. «Counter-Extremism: Second Report of Session 2016-17», House of Lords, p. 12

وتظهر التجربة الغربية مع التطرف اليميني حتى الآن كيف أن نتائج التهديدات المتطرفة من الأكثرية غالباً ما يتم تجاهلها لصالح تهديد متطرف من الأقلية، التي تميل إلى أن تصبح حديث الجميع، وهذه مشكلة يمكن أن تصبح خطيرة حينما يكون الصراع دينياً في طبيعته؛ وبالنظر إلى التوافق الديني الحساس في العراق، فإن هذا أمرٌ يجب تمييزه وتطبيقه على مساحات أكبر منه في المملكة المتحدة.

التطبيق المقارن لبرامج مكافحة التطرف في العراق

واليوم، يقترب العراق من نهاية حربه داعش، وقد طُردت المجموعة من جميع المدن الكبرى بما في ذلك الموصل^{١١٢}، ومجموعة من الأراضي في الأنبار؛ ومع ذلك، فقد تسببت الحرب بخسائر فادحة على المجتمع العراقي، وستحتاج العديد من المدن إلى إعادة بناء بعد أن عانت من القصف الجوي بسبب الصراع. ويشهد أغلب الساكنين في تلك المدن -وكثير منهم من العرب السنة- على وحشية داعش منذ البداية، ورفضوا أيديولوجية الجماعة المتطرفة؛ ومع ذلك، بذل التنظيم جهداً كبيراً في غسل أدمغة المواطنين -ولاسيما الأطفال منهم- الذين يسكنون على الأراضي التي احتلها؛ من أجل نشر عقيدتهم، وتعرض العديد من هؤلاء العراقيين لخطر الانضمام إلى التطرف بسبب فقدان الرعاية والدعم المناسبين لحمايتهم من داعش.

توافق استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف في العراق

هل يمكن لبرنامج المنع واستراتيجية مكافحة التطرف في المملكة المتحدة أن يكونا عائقين أمام هذا التطرف؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: إن الظروف بين العراق والمملكة المتحدة متباينة جداً فيما يخص برنامج المنع لتطبيقه بنحو مناسب في العراق، وفضلاً عن ذلك، تشير المشكلات الكثيرة المذكورة آنفاً إلى أن البرنامج يعاني من عدد من النقصات الخطيرة. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات الضخمة الموجهة نحو برنامج المنع والاستراتيجية البريطانية الواسعة لمكافحة التطرف لا ينبغي أن تكون سبباً لتشويه سمعة البرنامج بأكمله بل لتحسينه، وهذا هو رأي خبراء مكافحة التطرف أمثال (هومرا خان ومجيد نواز)، وكذلك الناشط الموالي لبرنامج المنع (كالسون بشير)، وهم جميعاً يعترفون بأن هناك العديد من الجوانب لبرنامج المنع التي تحتاج إلى إصلاح، ولكنهم لاحظوا أن البرنامج يقدم أنموذجاً واعداً وغير تقليدي نحو مكافحة التطرف.

وفي حين أن ظروف كلٍّ من المملكة المتحدة والعراق متباينة إلى حد كبير، فإن أحد العناصر المحددة في برنامج المنع يطبق بدرجة كبيرة على العراق؛ وهو النهج الذي يركز على المجتمع من الأساس إلى القمة من أجل مكافحة التطرف. إن الحرب ضد داعش لم تدمر المدن والصناعات فحسب، بل إنها أضرت بالعديد من مؤسسات الدولة؛ ونتيجة لذلك، ما تزال المنظمات القبلية والدينية من أقوى مؤسسات المجتمع المدني على أرض الواقع، فكل من القبائل والمؤسسات الدينية ذات تسلسل هرمي إلى حد كبير؛ وبالتالي فهي تفضي إلى برنامج من شأنه أن يرى الشخصيات الدينية وشيوخ العشائر كقادة للمجتمع المحلي يتعاملون مع الدلائل على وجود التطرف بين أفراد مجتمعهم. وفي ظل هذا النموذج، لن تحتاج الحكومة العراقية إلى تدريب بيروقراطية واسعة غير مؤهلة للدعم، بل عليها أن تنفق الموارد من أجل تحديد وتدريب الشخصيات القبلية والدينية الملتزمة برؤية العراق موحداً بغض النظر عن الدين أو الانتماء العرقي؛ وستكون الحكومة العراقية لائقة تماماً للاستفادة من روح الوحدة الوطنية السائدة في جميع أنحاء العراق نتيجة لهزيمة تنظيم داعش والمساعدة في دعم أصوات الأفراد العراقيين.

ويحتاج الكاتب بأن أنموذج المنع يمكن أن يتممه أيضاً فروع أخرى من استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهي المسارات الثلاثة الأخرى «المتابعة، والحماية، والإعداد»؛ لأن الحد من الأضرار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الهجمات الإرهابية سيؤدي بالتالي إلى الحد من الاستقطاب عبر البلد؛ مما يسمح بتنفيذ سياسات لوقف التطرف وتحقيق المصالحة بسهولة أكبر.

برامج مكافحة التطرف في ألمانيا ومدى توافقها مع العراق

يمكن دعم برنامج المنع الذي يركز على المجتمع من خلال تلقي الإشارات من برنامجي مكافحة التطرف المستخدم في ألمانيا: وهما (EXIT) و (Hayat). أما (EXIT) فهو برنامج وقف التطرف الذي يتعامل على وجه التحديد مع أولئك الذين كانوا من أتباع الجماعات النازية الجديدة أو المتطرفين اليمينيين، ويتخذ (EXIT) نهجاً ذا شقين في شجب التطرف وجرائم الكراهية، وفي الوقت نفسه يعرض على أفراد هذه الجماعات مخرجاً لهم، ويُقدم للمشاركين في البرنامج وجهات نظر بديلة عن الحركات المتطرفة من خلال أسئلة مجتمعية وأفكار ناقدة، وفي نهاية المطاف إقناعهم بقطع العلاقات مع الجماعات نفسها. وفضلاً عن دعم العمال، فإن المنظمة توظف علماء نفس، وتوفر الحماية للمشاركين في حالة الهجمات الثأرية¹¹³. وإن النهج متعدد الجوانب من (EXIT) يضعها في موضع فعال وفريد لفهم أسس الحركات الفاشية، فضلاً عن

113. «Aims», EXIT, <www.exit-deutschland.de/english/?c=aims>, [Accessed 08-August-2017]

أفضل الطرق لتشويه سمعتهم. وعلى الرغم من أن داعش معارضة تماماً، فإنها تشارك في عدد من الدلالات الاستبدادية عن الحركات الفاشية؛ وبالتالي يمكن للمنظمة أن تقدم رؤى فريدة من نوعها للتعامل مع التطرف الإسلامي.

والواقع أن البرنامج الثاني لمكافحة التطرف في ألمانيا، وهو (Hayat) يركز بنحو صريح إلى (EXIT)، ولكنه يستهدف المتطرفين الإسلاميين في ألمانيا. والفرضية الرئيسية لـ (Hayat) تضع الأسر في واجهة عملية إصلاح التطرف على أساس أن التعاليم الإسلامية تعطي أهمية كبرى نحو احترام الوالدين، ويعترف البرنامج أيضاً بأن الوالدين ملائمان أكثر لتغيير عقول أطفالهم؛ وبالتالي تزويد الآباء بتوجيهات حول أفضل الطرائق للتواصل مع أطفالهم وإقناعهم بالتخلي عن الأيديولوجية المتطرفة. وكما هو الحال مع (EXIT)، ويقدم البرنامج بعد ذلك سلسلة من برامج الدعم من أجل تطبيعها مرة أخرى في المجتمع¹¹⁴؛ فهذا البرنامج مناسب بنحو فريد للعراق حيث تؤدي الروابط العائلية والقبلية دوراً كبيراً في دعم الشبكات والمجتمع المدني.

برامج مكافحة التطرف في المغرب ومدى توافقها مع العراق:

وفي حين أن برامج مكافحة التطرف وبرامج إصلاح التطرف المذكورة آنفاً تقدم توجيهات مهمة بشأن كيفية تطبيق برنامج مماثل في العراق، فإن جميع هذه البرامج تأتي من بلدان غير إسلامية. وحتى في أكثر الدول تقدماً، فإن هذه البرامج كانت تتعامل مع الحالات الفردية كحالات فردية ولا تنظر إليها من منظور إسلامي، ويمكن رسم استراتيجية مكافحة التطرف في البلاد حتى أيار من عام ٢٠٠٣ حينما نظم ١٤ شخصاً هجمات انتحارية متزامنة في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، وقد طالت الهجمات هذا البلد الذي طالما كان يعد نفسه ينبوعاً للإسلام المعتدل وكان في مأمن من التطرف، وقد نفذت الحكومة المغربية سلسلة من السياسات من أجل إصلاح قانون الأسرة، وزادت بنحو كبير من دور المرأة ومركزها في المجتمع، ووضعت برنامجاً تدريبياً رائداً للواعظات من السيدات اللواتي يطلق عليهن اسم «المرشدات»¹¹⁵، وبالتزامن مع ذلك بدأت المملكة بتعديل شامل لكيفية تدريس الإسلام وتفسيره ونشره لمواطنيها، ومن خلال العمل عبر وزارة الشؤون الإسلامية والرابية المحمدية من العلماء -مجلس علماء الدين المعين من قبل الملك- وضعت الحكومة

114. Oltermann, Philip. "Crackdown on British jihadis to include <deradicalising> scheme from Germany", The Guardian, 27-August-2017, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2014/aug/27/crackdown-british-jihadis-youths-german-hayat-home-office>>, [Accessed 08-August-2017]

115. Berman, Ilan. "Morocco's Islamic Exports", 12-May-2016, Foreign Affairs, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-05-12/moroccos-islamic-exports>>, [Accessed 09-August-2017]

رداً على السخرية وعدم شرعية وتشويه سمعة التفسيرات الجوهرية للقرآن؛ وقد أصبح المشروع جاهزاً للتطبيق بالكامل مع افتتاح معهد محمد السادس في عام ٢٠١٥^{١١٦}.

وعلى الرغم من أن غالبية طلاب الجامعة مغاربة، فإن المدرسة تحلم بالحصول على التركيز الدولي. وقد درس فيها مجموعة من رجال الدين القادمين من عدد من الدول بما فيها تونس وروسيا، وتتطلع الحكومة إلى جعل الكلية معروفة على المستوى الدولي، وفضلاً عن الدراسات الدينية، يتكون المنهاج الدراسي من ٣٠ مادة منفصلة وتنقسم المواد بالتساوي بين دينية وإنسانية؛ وبالتالي يحصل الطلاب على التعليم في موضوعات العلوم الاجتماعية مثل الفلسفة وعلم النفس، فضلاً عن إعطائهم دروساً في الجغرافيا، والتاريخ، والسياسة في البلد الذي أتوا منه. وفي الوقت نفسه، يُدرس التدريب المهني في أربعة مجالات منفصلة هي: الهندسة الكهربائية، والزراعة، والخياطة، واستخدام الحاسوب^{١١٧}. أما هدف الجامعة الأساس هو جذب أكبر عدد ممكن من الراغبين عبر العالم من أجل «المساعدة وبفاعلية في مكافحة الإسلام المتطرف والمساهمة في اعتماد التفسير الصحيح للإسلام في جميع أنحاء العالم»^{١١٨}، فضلاً عن تبني نسخة من الإسلام تتناقض مع التأويلات المتطرفة التي يقوم بنشرها تنظيم القاعدة وداعش، فالمناهج الدراسية للجامعة تسمح أيضاً لرجال الدين بأن يكون لديهم نظرة مدروسة ومطلعة عن العالم الذي يتناسب مع العصر الحديث، وفضلاً عن ذلك -وفي دعم التفسير الموحد للإسلام- تواجه المدرسة نقصاً كبيراً في رجال الدين المعتمدين ذوي المقام الكبير في المذهب السني.

وفيما يخص العراق، فإن وجود مثل هذه المؤسسة التعليمية يمثل فرصة كبيرة لمكافحة التفسيرات المتطرفة للإسلام، وهنالك العديد من رجال الدين السنة عبر أنحاء العالم الذين وقفوا ضد داعش وعارضوا صورة الإسلام التي كان ينشرها هذا التنظيم، ومع ذلك، كانت تلك الشخصيات التي عارضت التنظيم ما هي إلا أفراد مستقلون لا ينضمون إلى هيكل تنظيمي يتم تزويدهم بالمعدات والدعم الأيديولوجي حين الحاجة مما يسمح للدعاة المتطرفين من تنظيم داعش بإيذائهم؛ وبالتالي فإن تعيين رجال دين منظمين يحملون وجهات نظر معتدلة ويكونون أصحاب أحاديث وروايات تدعو إلى الالتحام الداخلي من أجل إصلاح الإسلام مع العالم المعاصر وستكون أداة فاعلة في محو البقايا العقائدية والفكرية لداعش.

116. Berman, Ilan. "Morocco's Islamic Exports", 12-May-2016, Foreign Affairs, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-05-12/moroccos-islamic-exports>>, [Accessed 09-August-2017]

117. Ibid

118. Ibid

وقد اقترح هذا النموذج الشيخ خالد الملا وهو شيخ سني بارز، ومنافس شديد للطائفية والكراهية ذات الدوافع الدينية، وعلى غرار الحكومة المغربية، طرح الملا فكرة إنشاء كلية فكرية موحدة ومنظمة على أساس الإسلام السني وضد الإسلام السني المتطرف الذي نشره تنظيم داعش والقاعدة، واقترح الملا أنه -وعلى المدى الطويل- من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مسؤولة عن إصدار خطب الجمعة (الخطبة) في جميع أنحاء العراق للحفاظ على التماسك الديني. ولا يوافق المؤلف على هذا الاقتراح الأخير، ويعتقد أن هذه السياسة قد تؤدي إلى فقدان شرعية رجال الدين بين السكان الأصليين، مشيراً إلى أن هذه المخاوف موجودة بالأساس في مصر حيث وضعت هناك سياسة مماثلة¹¹⁹؛ ومع ذلك، يعتقد المؤلف أن فكرة إنشاء كلية سنية موحدة للأفكار لتقديم نسخة عقائدية متماسكة ومعتدلة عن الإسلام السني في العراق هي فكرة واعدة جداً؛ لذلك يوصي الكاتب بأن تحدد الحكومة العراقية شخصيات دينية مثل الملا، وأن تقيمهم في معهد محمد الرابع من أجل تحديد ما إذا كان من الممكن أن تتأزر جهود مكافحة التطرف بين العراق والمغرب.

الخلاصة:

إن تعريف ما يشكله التطرف ومواصلة تحديد التطرف العنيف وغير العنيف ومكافحة التطرف يظل علماً غير دقيقاً، حتى بعد سنوات من المناقشات والتداولات حول المصطلحات. فقد أشارت هذه الورقة إلى أن تعريف هذه المصطلحات يختلف ليس فقط بين مختلف البلدان، ولكن أيضاً بين مختلف الحكومات في بلد واحد؛ ومع ذلك، فإن الكثير من تعريفات التطرف تشدد على إضعاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، الذي غالباً ما يكون عنيفاً.

وفي حين أن العثور على تعريفات دقيقة للتطرف والتطرف العنيف وغير العنيف كان مسعى بعيد المنال، فقد حقق المحللون الأمنيون والمسؤولون الحكوميون مزيداً من النجاح في تحديد الاتجاهات والأنماط المشتركة في تمييز الأفراد المعرضين للتطرف والمعرضين لخطر أن يصبحوا راديكاليين (أو في طور أن يصبحوا كذلك). وقد سلطت هذه الورقة الضوء على هذه الاتجاهات والأنماط كجزء من سياق الفصول اللاحقة حيث تم تفصيل استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف.

ومع وجود الدلائل والعمليات المتضمنة في سياق التطرف، قامت هذه الورقة في وقت لاحق بتفصيل استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، وبالتزامن مع برنامج المنع ونظام إحالة القناة. وقدمت تفاصيل عن كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع استراتيجية مكافحة التطرف، والتركيز على

119. «Egypt orders Muslim preachers to deliver identical weekly sermons», Reuters, 12-July-2016, <www.reuters.com/article/us-egypt-islam-idUSKCN0ZS2FI>, [Accessed 08-August-2017]

برنامج المنع لمواجهة التطرف الإسلامي الذي تم تحديده كونه أكبر تهديد متطرف تواجهه المملكة المتحدة. وتناولت الورقة بالتفصيل كيف تقوم الحكومة البريطانية بتحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف وتقديم لهم الدعم الذي يمنع المتطرفين من صعود المنصات التي ينشرون من خلالها وجهات نظرهم.

وقد بيّن البحث في وقت لاحق عدداً من المخاوف المتعلقة باستراتيجية مكافحة التطرف وبرنامج المنع. وعلى الرغم من ملاحظة عدد من المخاوف المحيطة بالرقابة والتنفيذ العملي، فإن مصدر القلق الأساس نابع من وجود المجتمعات الإسلامية في بريطانيا. وأشار البحث إلى أن أكثر من نصف إحالات القناة تشمل المسلمين على الرغم من أن المسلمين يشكلون نحو ٥٪ فقط من السكان، وكثير من هذه الإحالات كانت نتيجة أخطاء غير مقصودة أو ضارة أو من سوء الفهم؛ وأدّت بالتالي إلى عدّ البرنامج «ساماً» من قبل الشعب. وحددت ورقة البحث أيضاً مخاوف جدية تتعلق بالتطرف اليميني الذي تتغاضى عنه البرامج المعنية على الرغم من الدلائل العديدة التي تسلط الضوء على خطورة هذه الجماعة وعدم تنظيمها. وينبغي التركيز على الفشل في هذه المواضع إذا كانت استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية ملائمة في بيئة جديدة.

وأخيراً، قيمت الورقة ما إذا يكمن تطبيق الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف وبرنامج المنع على العراق في ظل حربه ضد المتطرفين الإسلاميين، وخلصت إلى أن هناك عهداً مهماً في النهج الذي يركز على المجتمع الذي يدعمه برنامج المنع بسبب المؤسسات العائلية والقبلية والدينية التي تعدّ من أكثر الجوانب مرونة وفاعلية للمجتمع المدني في العراق الحالي. وقد حددت هذه الورقة أيضاً مؤسسات التعليم الديني المغربي كوسيلة واعدة لتعزيز المجتمع المدني الديني في العراق من خلال توجيه رجال الدين نحو رؤية معتدلة وشاملة للإسلام. وبالمثل، فقد تم تحديد برامج مكافحة التطرف الألمانية (EXIT) و (Hayat) كإضافات عملية للاستراتيجيات البريطانية في مكافحة التطرف، مع وجود احتمال قوي لإمكانية تطبيقها في السياق العراقي.

وعليه، فإن الاستنتاجات النهائية للبحث تبين أن الحكومة العراقية لديها عدد من سياسات مكافحة التطرف الواعدة التي يمكن أن تقتبسها لصياغة استراتيجيتها الخاصة في مكافحة التطرف بعد هزيمة تنظيم داعش. ويوصي المؤلف الحكومة بالاستفادة من روح الوحدة الوطنية التي ما تزال مهيمنة على الشارع العراقي في أعقاب هزيمة التنظيم، وأن تطمح بناءً على ذلك إلى تعزيز الهوية العراقية من أجل تحقيق التوافق والإصلاح بين الفئات المختلفة دون أن تتعرض للاختراق من قبل أجنداث متطرفة.

that they are becoming more organised and dangerous. Failings in these areas will need to be kept in mind if and when the British counter-extremism strategy is being adapted in a new environment.

Finally, the paper has assessed whether the British counter-extremism strategy and the Prevent Programme in particular can be applied to Iraq as it emerges from its own war against Islamist extremists. The paper has concluded that there is great promise in the community-centric approach promoted by Prevent due to familial, tribal and religious institutions being some of the most resilient and functional aspects of civil society in present-day Iraq. This paper has further identified the Moroccan religious education institutes as a promising way to bolster Iraq's religious civil society by training Imams in a comprehensive and moderate version of Islam. Similarly, the German EXIT and Hayat counter-extremism programmes have been identified as feasible additions to the British counter-extremism strategies, with a strong likelihood for their applicability within an Iraqi context.

Thus, the paper's ultimate conclusions are that the Iraqi Government has a number of promising counter-extremism policies it can borrow from to formulate its own counter-extremism strategy in Iraq after the defeat of the Islamic State. The author recommends that the government take advantage of the spirit of national unity still prevalent in Iraq in the aftermath of the militant defeat and build upon that to foster an Iraqi identity that can reconcile its many differences without being hijacked by extremist agendas.

Conclusion

As this paper has displayed at length, defining what constitutes extremism and further identifying violent, non-violent extremism and counter-extremism remains an inexact science, even years after years of debates and deliberation over the terms. This paper has highlighted that the definition of these terms have differed not only between different countries, but also between the different governments of a single country. However, many of the definitions of extremism nevertheless put an emphasis on upsetting the existing, established political, economic and social order, often in a violent manner.

While finding exact definitions for extremism, violent extremism and non-violent extremism has been an elusive pursuit, security analysts and government officials have had more success in identifying common trends and patterns in identifying individuals vulnerable to extremism and at risk (or in the process of) getting radicalised. This paper has highlighted these trends and patterns as part of contextualising the subsequent chapters where the United Kingdom's Counter-Extremism Strategy has been detailed.

With the signs and processes involved in radicalisation contextualised, this paper subsequently detailed the United Kingdom's Counter-Extremism Strategy and, in conjunction, the Prevent Programme and the Channel Referral System. Details were provided as to how the British Government approaches the counter-extremism strategy, the focus of the Prevent Programme in countering Islamist extremism, which has been identified as the greatest extremist threat facing the United Kingdom. The paper further detailed how the British government identifies individuals at risk of radicalisation and offers them support, which simultaneously denying extremists a platform from which they can preach their views unchallenged.

The paper has subsequently acknowledged a number of concerns relating to the counter-extremism strategy and the Prevent Programme. Although a number of concerns surrounding censorship and practical implementation were noted, the main source of concern stemmed from the perception among the Muslim communities of Britain. The paper noted that over half of Channel referrals involve Muslims despite Muslims making some 5% of the population. Many of these referrals were over innocuous mistakes and misunderstandings and led to the programme being viewed as "toxic" by the wider public. The paper has also identified serious concerns with regards to right-wing extremism being overlooked by the programmes in question despite numerous signs to highlight

For Iraq, the existence of such an educational institution represents a major opportunity towards combating extremist interpretations of Islam. Across Iraq, there exist many Sunni Imams who have stood up against the Islamic State and the version of Islam it represents. However, such figures were often solitary and not part of an organised structure that provided them with material and ideological support when needed, allowing the more extremist preachers of the Islamic State to eclipse them. The creation of an organised clergy with a moderate outlook and an internally-coherent narrative that reconciles Islam with the modern world would therefore be highly instrumental towards erasing the ideological remnants of the Islamic State.

Such a model has already been proposed by Sheikh Khaled al-Mulla, a prominent Sunni Sheikh and a vehement opponent of sectarianism and religiously-motivated hatred. Like the Moroccan Government, al-Mulla has envisaged the creation of a unified and organised school of thought based on Sunni Islam and against the versions of Sunni Islam preached by the Islamic State and al-Qaeda. Al-Mulla proposed that in the long-run, such an institution could even be responsible for issuing uniform Friday sermons (Khutbah) across Iraq to maintain religious coherence. The author disagrees with the latter proposition and believes that such a policy could lead to the clergy losing legitimacy among the grassroots population, noting that such concerns are already present in Egypt where a similar policy was put in place¹¹⁹. However, the author believes that the idea of a unified Sunni school of thought to provide an ideologically coherent and moderate version of Sunni Islam in Iraq is a very promising idea. The author therefore recommends that the Iraqi Government identify religious figures like al-Mulla and have them assess the Mohammed VI institute in order to determine whether the counter-extremism efforts between Iraq and Morocco can be synergised.

119. "Egypt orders Muslim preachers to deliver identical weekly sermons", Reuters, 12-July-2016, <www.reuters.com/article/us-egypt-islam-idUSKCN0ZS2FI>, [Accessed 08-August-2017]

strategy can be traced to May 2003 when 14 suicide bombers staged synchronised attacks in Casablanca. The attacks flied in the face of the conventional logic that the country, which had long promoted itself a fount of moderate Islam, was immune to radicalisation. The Moroccan Government implemented a series of policies that overhauled family law, dramatically increased the role and status of women in society and introduced a pilot training program for female preachers called *morchidates*¹¹⁵. In conjunction, the kingdom launched an extensive overhaul of how Islam is taught, interpreted, and promulgated to its citizens. Working through its Ministry of Islamic Affairs and the Rabita Mohammadia of Ulamas - a council of religious scholars appointed by the King - the government formulated a response to debunk, delegitimise and discredit radical interpretations of the Koran. The project reached its full implementation with the inauguration of the Mohammed VI Institute in 2015¹¹⁶.

Although the majority of the school's students are Moroccan, the school envisages an international focus and image. Imams from a number of countries including Tunisia and Russia have studied in the school and the government is looking to internationalise the faculty even more. In addition to religious studies, the school's curriculum is made up of 30 separate subjects, divided evenly between religion and the humanities. Students thus get instruction in social science topics such as philosophy and psychology, as well as an education in the geography, history, and politics of the country where they are from. Simultaneously, vocational training is offered in four separate fields: electrical engineering, agriculture, sewing, and computer use¹¹⁷. The end goal of the school is to attract a greater international following in order "to actively help in the fight against radical Islam and to contribute to the adoption of the correct interpretation of Islam the world over"¹¹⁸. In addition to espousing a version of Islam that directly contradicts the extremist interpretations of al-Qaida and the Islamic State, the school's curriculum also allows the Imams to have a more informed view of the world that is suitable to the modern era. Furthermore, in promoting a unified interpretation of Islam, the school addresses a serious deficiency of institutionalised clergy in Sunni Islam.

115. Berman, Ilan. "Morocco's Islamic Exports", 12-May-2016, Foreign Affairs, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-05-12/moroccos-islamic-exports>>, [Accessed 09-August-2017]

116. Ibid.

117. Ibid.

118. Ibid.

specifically deals with those who were adherents of neo-Nazi groups or similar right-wing extremists. EXIT takes a two-pronged approach in stigmatising extremism and hate crime while simultaneously offering members of these groups a way out. Participants of the program are offered alternative worldviews on extremist movements through societal questions and critical reflections, ultimately convincing the participants to cut ties with the groups themselves. In addition to support workers, the organisation employs psychologists and offers protection to participants in the event of retaliatory attacks¹¹³. The multi-pronged approach of EXIT puts it in a uniquely effective position to understand the underpinnings of fascist movements, as well as the best ways to discredit them. Although diametrically opposed, the Islamic State shares a number of totalitarian tropes with fascist movements. The organisation can therefore provide unique insights towards dealing with Islamist extremism.

Indeed, the second German-based counter-radicalisation programme, Hayat, was explicitly based on EXIT but is aimed at Islamist extremists in Germany. The main premise of Hayat puts families at the forefront of the de-radicalisation process on the grounds that Islamic teachings put utmost importance towards respect for one's parents. The programme also acknowledges that parents are better suited to change the minds of their children than a politician and therefore provide the parents with guidance towards how to best reach their child and convince them to abandon the extremist ideology. Like EXIT, it then provides a series of support programmes in order to normalise them back into society¹¹⁴. This programme is uniquely suitable to Iraq where familial and tribal ties play significant role in support networks and civil society.

Counter-Extremism Programmes in Morocco and their Compatibility to Iraq

While the abovementioned counter-extremism and de-radicalisation programmes offer significant guidance on how to implement a similar programme in Iraq, all of these programmes come from non-Islamic countries. Even in their most progressive state, such programs tend to approach outlier as an outlier rather than looking at it from a Muslim perspective. This is where Morocco's unique counter-extremism programme comes in. The country's counter-extremism

113. "Aims", EXIT, <www.exit-deutschland.de/english/?c=aims>, [Accessed 08-August-2017]

114. Oltermann, Philip. "Crackdown on British jihadis to include 'deradicalising' scheme from Germany", The Guardian, 27-August-2017, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2014/aug/27/crackdown-british-jihadis-youths-german-hayat-home-office>>, [Accessed 08-August-2017]

At a glance, the circumstances between Iraq and the United Kingdom are too divergent for Prevent to be suitably applied into Iraq. Furthermore, the myriad problems described above suggest that the program suffers from a number of serious deficiencies. However, these myriad criticisms directed towards Prevent and the wider British Counter-Extremism Strategy should not be grounds to discredit the whole model but rather improve on it. This is the opinion held by counter-extremism experts such as Humera Khan and Majid Nawaz, as well as the pro-Prevent activist Kalsoon Bashir. They all acknowledge that there are many aspects of Prevent that need fixing but note that it nevertheless offers a promising and unorthodox model towards countering extremism.

Furthermore, while the circumstances of the United Kingdom and Iraq are highly divergent, one particular element of the Prevent Programme is highly applicable to Iraq: The community-centric bottom-up approach to countering extremism. The war against the Islamic State has not only devastated cities and industries; it has damaged or otherwise hollowed out many state institutions. As a result, tribal and religious organisations remain some of the strongest civil society institutions on the ground. Both tribes and religious institutions are highly hierarchical and therefore conducive towards a programme that would see community leaders such as religious figures and tribal elders deal with signs of extremism among members of their own community. Under such a model, the Iraqi Government would not need to train a vast bureaucracy it is ill-equipped to support but can rather spend resources towards identifying and training tribal and religious figures who are committed to the vision of a united Iraq regardless of religious or ethnic affiliation. The Iraqi Government would be well-suited to take advantage of the spirit of national unity that is prevalent across Iraq as a result of the defeat of the Islamic State and help promote voices of such individuals.

The author argues that the Prevent model can be further complemented with other strands of the United Kingdom's counter-terrorism strategy in the form of Pursue, Protect and Prepare, as reducing the damage and loss of life caused by terrorist attacks would consequently reduce the polarisation across the country, allowing for policies implementing de-radicalisation and reconciliation to be applied with greater ease.

Counter-Extremism Programmes in Germany and their Compatibility to Iraq

The community-centric nature of the Prevent Programme can be further bolstered by taking cues from the two counter-extremism programmes employed in Germany: EXIT and Hayat. EXIT is a de-radicalisation programme that

the threat has been confined to northern and eastern Europe, as well as the United States¹⁰⁹. However, particularly since 2016, far-right groups around the world have increasingly displayed signs of coherence, coordination and convergence¹¹⁰. The House of Lords has recognised the growing risks posed by right-wing extremism and has advised the government to increase Prevent funding towards countering right-wing extremism in 2017¹¹¹.

The Western experience with right-wing extremism so far highlights how the implications of an extremist threat from the majority is often overlooked in favour of an extremist threat from the minority, which tends to occupy the dominant narrative. This is a problem that can become particularly acute when the conflict is predominantly religious in nature. Given the delicate religious syncretism in Iraq, this is something that must be recognised and applied to a greater extent than in the United Kingdom.

Comparative Applicability of Counter-Extremism Programmes in Iraq

Today, Iraq is nearing the end of its war against the Islamic State. The group has been expelled from all major cities including Mosul, and only controls two smaller cities¹¹² and a handful of rapidly-shrinking territory in the Anbar countryside. However, the war has taken a massive toll on the Iraqi society. Many cities that languished under the Islamic State and subsequently battered by conflict will need to be rebuilt. The people of these parts, many of them Sunni Arabs, have witnessed the group's brutality first hand and have rejected the group's extremist ideology. However, the group has taken great lengths to indoctrinate people living in its territories, particularly children, into its worldview. Without appropriate care and support, many of these Iraqis risk being pulled into radicalisation.

Compatibility of the United Kingdom's Counter-Extremism Strategy in Iraq

Can the Prevent Programme and, indeed, the wider counter-extremism strategy of the United Kingdom act as a barrier towards such radicalisation?

109. Adler-Bell, Sam. "Why Are We Blind to Right-Wing Terrorism?", The Century Foundation, 26-June-2015, <<https://tcf.org/content/commentary/why-are-we-blind-to-right-wing-terrorism/>>, [Accessed 08-August-2017]

110. Amarasingam, Amarnath; Davey, Jacob. "Far-Right Movements Are Starting to Converge, Posing An Ever Greater Risk", The Mantle, 19-July-2017, <www.mantlethought.org/international-affairs/far-right-movements-are-starting-converge-posing-ever-greater-risk>, [Accessed 08-August-2017]

111. "Counter-Extremism: Second Report of Session 2016-17", House of Lords, p. 12

112. Haiwja, Tal Afar as of August 2017

Concerns Relating to Threats from Right-Wing Extremists, Neo-Nazis and White Supremacists Being Overlooked

The abovementioned point regarding a spike of hate crimes against Muslims and other minorities leads to a final critique regarding Prevent and the wider counter-extremism strategy and that is the apparent failure to identify the dangers of growing right-wing radicalism. As has been noted above, both the Prevent Strategy White Paper and the Counter-Extremism Strategy White Paper have referenced to white-supremacist, right-wing and neo-Nazi extremism as a potential threat but have nevertheless focused on Islamist extremism. This is understandable, as many such groups have been marginalised and discredited for much of the late 20th and early 21st Centuries. However, while the focus of politicians and security agencies remained on Muslim communities and the risks of Islamist extremism, many of these groups have been reinventing themselves with an anti-immigrant and anti-Islamic platform under the premise that Europe (or more generally, “the West” or even “the Christendom”) is at risk of losing its identity and “racial purity” to foreigners. Notably, although diametrically opposed to the likes of al-Qaeda and the Islamic State, many of these groups have adopted the West-versus-Islam adopted by these groups in what has been described as “Violent Counter-Jihadism”¹⁰⁷.

What is notable and especially disconcerting is that even after the high-profile terrorist attacks by right-wing extremists such as Anders Behring Breivik in Norway, security agencies across Europe and the United States have continued to overlook the threats from right-wing extremism. In the United Kingdom, Prime Minister Theresa May outright omitted right-wing extremism during a speech on security on May 2017, despite a spike of attacks on Muslims and other minorities since the Brexit vote of 2016 and the murder of Labour Party MP Jo Cox by a neo-Nazi shortly before that. Only after a van attack on Muslims in Finsbury Park did Prime Minister May bring up right-wing extremism as a danger¹⁰⁸. Indeed, there is a growing body of analysts who notice the growing trend of right-wing extremism in the Western world that counter-extremism programmes such as Prevent have failed to take into account on a significant scale. So far, much of

107. Strømme, Øyvind. “Violent 'Counter-Jihadism'”, Foreign Affairs, 27-July-2011, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/northern-europe/2011-07-27/violent-counter-jihadism>>, [Accessed 08-August-2017]

108. Kazmi, Zaheer, “British Counterterrorism After the Election”, Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

is framed as a Muslim problem in the eyes of the law, the loyalty of Muslims in Britain is constantly cast into question. This, in turn sends a signal to ordinary people on how to interact with Muslims. In addition to reifying an us-versus-them narrative, such an environment is conducive for the emergence of politicians who seek to instrumentalise hatred against Muslims through appealing to the issue as a matter of security¹⁰⁴. Qurashi's views are echoed by Zaheer Kazmi who states that the gradual instrumentalisation of Islamophobia in the British political discourse was directly linked to the re-emergence of nationalist and populist figures such as Nigel Farage, as well as the Brexit vote to leave the European Union and the subsequent spike in hate crimes against Muslims and other minorities¹⁰⁵.

In conjunction with the problem discussed above regarding the concerns about the disproportionate targeting of the Muslim community, the problem of legitimised prejudice on security grounds highlights the catch-22 problem most security agencies face: There may be a legitimate concern about a particular demographic being targeted for recruitment by extremists (such as Muslims) and causing attacks. However, giving the community a sense that the targeting is unjust or otherwise normalising social and political discrimination can cause trust between that demographic and the government being shaken. This can, in turn, strengthen the narratives of marginalisation (whether such marginalisation is real or not) used by extremists to recruit supporters. Whether Sunni Marginalisation in Iraq is real or not has been a matter of debate, but the narrative has been used to justify the existence of Sunni-extremist groups. Similar concerns have been raised in the United Kingdom. The banned extremist groups Hizb ut-Tahrir and al-Muhajiroun, whose leader Anjem Choudary was subsequently arrested for expressing support for the Islamic State, frequently used the spectre of racist attacks to recruit young Muslims¹⁰⁶.

104. Qurashi, Fahid. "Prevent gives people permission to hate Muslims – it has no place in schools", *The Guardian*, 04-April-2016, <<https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/apr/04/prevent-hate-muslims-schools-terrorism-teachers-reject>>, [Accessed 08-August-2017]

105. Kazmi, Zaheer. "Islamophobia and the New Britishness", *Foreign Affairs*, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 08 August-2017]

106. Pantucci, Raffaello. "We Love Death as You Love Life": Britain's Suburban Terrorists", London: Hurst Publishing, pp. 51-53

but the environment of fear itself can lead to individuals getting radicalised due to extremists instrumentalising such grievances⁹⁹. A number of figures, including Kalsoon Bashir, an activist and a supporter of Prevent, have disputed these claims, stating that despite its disproportionate focus on Muslims, the programmes had done good by providing counselling for vulnerable individuals and preventing them from slipping further into extremism¹⁰⁰. Kalsoon echoed the Home Office line that much of the concerns relating to Prevent and its role as a “snooper’s charter” was due to not properly understanding the means and purpose of the programme. Internally, however, the Home Office itself has noted that Prevent is becoming far too “toxic” a brand¹⁰¹.

The impression that Prevent is disproportionately targeting Muslims is supported by data. A Freedom of Information request from 2014 shows that the number of people referred to Channel went up from five in 2006 (when the program was first implemented) to 748 in 2013, with a total of 2653 referrals. The data shows of the total referrals, 14% of them accounted for far right extremism, with referrals for Islamist extremism accounting for nearly¹⁰² the rest even though Muslims account for only 5% of the population of the United Kingdom¹⁰³.

Concerns Relating to Legitimised Islamophobia as a Result of Prevent

Critics also suggest that the disproportionate focus directed upon the Islamic extremist by the Prevent Programme has resulted with the legitimisation of Islamophobia due to the framing of extremism as a predominantly Muslim problem. Criminologist Dr Fahid Qurashi suggests that in an environment where extremism

99. Gayle, Damian. “Prevent strategy ‘could end up promoting extremism’”, The Guardian, 21-April-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/apr/21/government-prevent-strategy-promoting-extremism-maina-kiai>>, [Accessed 08-August-2017]

100. Khaleeli, Homa. “You worry they could take your kids!: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, The Guardian, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017]

101. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. “Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview”, House of Commons, 23-June-2017, p. 32

102. The FOI Request only specifies far-right extremism out of the total. Among the religions listed in the datasheet, Islam accounts for the majority but a number of other religions are also listed, as well a significant (but less than Islam) proportion where the religion was listed as “unknown”.

103. Traquair, Sherry. “Freedom of Information Request Reference Number: 000117/13”, Association of Chief Police Officers, Hampshire, pp. 3-4

the implementation of the programmes had a number of detrimental impacts on their communities.

The primary concern surrounding Prevent relates to the matter of Islamist extremism being identified as the primary extremist threat that the United Kingdom faces. Given the numerous risks faced by Islamist extremist groups such as al-Qaeda and the Islamic State, this is an understandable position. However, critics argue that the implementation of the policy, the intense pressure institutions face towards reporting anything unusual and the general ignorance non-Muslims have regarding Muslims have all resulted with “an atmosphere of fear” that puts Muslims in the spotlight for ordinary behaviour. Since the overhaul of the Prevent Programme in 2011, reports of referrals over seemingly innocuous patterns of behaviour have picked up steadily. In schools in particular, Muslims students have reported being referred to Channel over legitimate questions in class as well as one instance where a student was referred to Channel after being asked by the teacher to provide opinions regarding the Syrian Civil War⁹⁶. In another instance, a Muslim student was referred to Channel after asking a question regarding nuclear fission. No referral took place when another, non-Muslim student asked the same question⁹⁷. Although the Home Office has admitted that not all Channel referrals deserve to be referred, the perception among Muslims was that the Prevent Programme was targeting Muslims for patterns of behaviour a non-Muslim would not be targeted for. Teachers, in turn, have stated that the increased pressure from the government over applying Prevent guidance to schooling has resulted with an environment where teachers are too worried about having discussions on difficult topics due to the fear of being reported⁹⁸.

In turn, such fears are reportedly leading towards Muslims losing trust towards the government and these programs being viewed as designed to spy on Muslims in a manner that forces friends and neighbours to report on each other. Activists claim that beset by such an environment, people may not only become less willing to speak to authorities, thus hampering counter-extremism efforts,

96. Khaleeli, Homa. “‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, *The Guardian*, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017]

97. Ibid.

98. Bowcott, Owen. “Prevent strategy ‘stifles debate and makes teachers feel vulnerable’”, *The Guardian*, 09-March-2016, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2016/mar/09/prevent-strategy-stifles-debate-and-makes-teachers-feel-vulnerable>>, [Accessed 08-August-2017]

with abiding the letter of what the governments require of them, rather than the spirit. Facebook, in particular, has suffered from an overreliance on algorithms instead of active moderation as a cost-cutting measure. Attempts to pass-the-buck by directing users to report extremist content has resulted with extremists and fundamentalists attacking legitimate, non-extremist pages through mass-reporting instead. A notable such instance was when a Facebook page belonging to Arab Atheists was banned due to fundamentalist users flagging the page as extremist⁹². Similarly on Youtube, the overreliance on algorithms and community moderation as a cost-cutting measure has resulted with informative channels such as LGBT networks or legitimate political discussion channels getting censored⁹³. Where active moderation was involved, moderators (often overworked and undermanned) were issued with inconsistent guidelines that permitted extremist content to remain unchallenged as long as they were framed in a certain way⁹⁴. In general, social media companies have been criticised by a number of observers, including the Home Affairs Select Committee for being “shamefully far” from countering extremist content, noting specific instances where extremist content belonging to both Islamists and neo-Nazis were not removed on grounds that they “did not breach the hateful conduct policy” or “did not cross the line into hate speech”⁹⁵. Any government dealing with private companies to counter or filter extremist content will need to recognise that the interests of these companies will often diverge from what the government needs them to do, resulting in half-measures that can be ineffective (if wasteful) at best and counter-productive at worst.

Concerns Relating to Prevent Being Perceived as Disproportionately Targeting Muslims

Perhaps the biggest and most persistent criticism levelled against the British counter-extremism strategy and, more specifically, the Prevent Programme, comes from the Muslim community in the United Kingdom who argue that that

92. “Abusing Facebook notifications to block atheist views in the Arab language”, Humanrights.CH, 22-June-2016, <<https://www.humanrights.ch/en/standards/international/campaigns/abusing-facebook-notifications-block-atheist-views-arab-language>>, [Accessed 04-August-2017]

93. Ellis, Emma Grey. “Silly Youtube, Don't You Know Making the Internet Nicer is Impossible?”, Wired Magazine, 22-March-2017, <<https://www.wired.com/2017/03/youtube-restricted-mode-fiasco/>>, [Accessed 04-August-2017]

94. “Leaks 'expose peculiar Facebook moderation policy”, BBC, 22-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/technology-39997579>, [Accessed 04-August-2017]

95. “Social media giants 'shamefully far' from tackling illegal content”, BBC, 01-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/technology-39744016>, [Accessed 04-August-2017]

He subsequently gloated about the ease in which he was able to reach his destination⁸⁹. According to critics, all these incidents highlight that the security agencies in the United Kingdom suffer from lack of coordination and overstretch. They contend that the British intelligence apparatus can only focus on the most immediate dangers, allowing low-priority threats such as Masood and Abedi to slip past the cracks⁹⁰. Critics of the strategy also note that the rapidly-growing scope of the Prevent Programme has made identifying and prioritising threats even harder and note that this was exacerbated by the police force undergoing cuts under austerity⁹¹. Ultimately, they argue, the problem in British counter-extremism and counter-terrorism strategy stems from lack of efficient policing and inter-agency coordination. In the absence of these practical steps towards policing, the provision of any laws and legislations that grant security agencies increased powers become meaningless. This is a particularly relevant matter to consider in Iraq where inter-agency rivalries between the different security arms of the Iraqi Government (such as the Iraqi Federal Police and the Iraqi Army) has resulted in poor communication and coordination.

A similar problem has been cited with regards to the government's approach to countering extremist content online. In the Counter-Extremism Strategy White Paper, the Home Office speaks optimistically about the growing cooperation between the British Government and major social media companies such as Facebook and YouTube. The government has praised these companies' assistance in taking down a staggering amount of extremist content. This is indeed commendable. However, the need to delegate such tasks to private companies (who technically own the content posted on these websites) bring with its own problems. Although committed to countering extremism for understandable reasons, many social media companies have their own divergent motivations in the form of making profit, cutting costs, and retaining active user engagement. All of these motivations go against the task of providing active moderation, removing content and banning users, even if they have been deemed extremists by governments. As a result, many of these companies have been more concerned

89. "Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point", House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 25

90. Simcox, Robin. "British Counterterrorism Policy After Westminster", 28-March-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-03-28/british-counterterrorism-policy-after-westminster>>, [Accessed 08-August-2017]

91. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

A different but related criticism posits the question credibility and whether denying a platform to non-violent extremists or convicting them for their speeches discredit the very Western values that counter-extremism laws claim to protect. Simon Cottee, a senior fellow at the Freedom Project notes that resorting to restricting free speech on grounds of countering non-violent extremism not only highlights a certain hypocrisy among Western nations that put themselves above such practices otherwise deemed authoritarian, but they suggest that Western ideologues were unable to provide a robust ideological counter the forces of extremism. Cottee provides an example in the form of the British extremist preacher Anjem Choudary, who was arrested for inviting support “for a proscribed terrorist organisation” in the form of the Islamic State, and suggests that arresting him has lionised him in the eyes of his followers instead of leaving him to be ridiculed and discredited like the “clown with the odious views” he is⁸⁸. Whether Cottee is in the right on this matter or not remains to be seen. However, the questions he raises are important with regard the need to maintain a robust counter-narrative against extremism as well as the relevant legal powers for when they are needed. Furthermore, discrediting extremist preachers rather than imprisoning them creates an additional safeguard against prison radicalisation. Given that prison radicalisation has been a persistent issue in Iraq prior to the emergence of the Islamic State, an alternative approach seems expedient.

Concerns Relating to Practical Failings in Stopping Extremists

A number of practical aspects of the British counter-extremism strategy have also been subject to criticism. Many of these criticisms tie towards the inability to correctly identify individuals who posed a risk to British Government and public, as well as inter-departmental bureaucracy that got in the way of apprehending potential suspects. Critics cite examples of Khalid Masood who attacked Westminster Bridge on March 2017 and Salman Abedi who blew himself up at a concert in Manchester on May 22. Both of these men were known to British intelligence officials but both were ranked as low-priority. Similarly, out of the 850-odd British citizens who travelled to Iraq and Syria to fight for the Islamic State, a number of them were not only known to intelligence agencies and some, such as Siddhardtha Dhar, had their passports confiscated over fears that they were a flight risk. Despite these measures (and being under investigation), Dhar left United Kingdom with his family to managed join the Islamic State.

88. Cottee, Simon. “Anjem Choudary and the Criminalisation of Dissent”, Foreign Policy Magazine, 19-August-2018, <foreignpolicy.com/2016/08/19/anjem-choudary-and-the-criminalization-of-dissent-britain-isis/>, [Accessed 08-August-2017]

Particularly in recent years, these programmes as well as the wider strategy has received criticism over a number of issue areas by critics who posited that the programmes were not as effective as they could be at best and counter-productive at worst.

Concerns Relating to Censorship

The first and most basic criticism of the strategy stems from the government's apparent difficulty in defining what constitutes "extremism", "non-violent extremism" and "British values". The root of the issues goes back to 2015, when then-Prime Minister David Cameron first cited non-violent extremism as a direct security threat and sought to outlaw it. Cameron's statements took place in conjunction with a number of developments taking place in the United Kingdom at the time, as concerns relating to the threat represented by the Islamic State reached apex. Cameron gave public bodies in the United Kingdom a set of new powers to clamp down on content deemed as extremist but also put them under pressure to comply with the Prevent Programme. Critics claimed that this new but unclear approach has resulted with government institutions taking their attention from targeting those involved in terrorism to instead targeting those who, to use Cameron's words, "quietly condone it"⁸⁶. Subsequent efforts by Cameron's successor and former Home Secretary Theresa May to further curtail civil rights in the name of security, even as the definitions of British Values and non-violent extremism remained vague have raised further concerns regarding the state of civil liberties in the United Kingdom. Critics indeed have noted that the securitisation of political discourse sets a dangerous precedent for freedom of expression in the future⁸⁷. The relevance of such concerns regarding the securitisation of political discourse can be easily applied to Iraq where different discourses were similarly securitised over the years. Most recently, the Islamic State was able to appeal to notions of Sunni marginalisation through the debates surrounding de-Ba'athification and how accusations of being Ba'athists were used as a means to block a number of politicians of running for public. Real or perceived, such actions fed into the narrative of Sunni marginalisation in Iraq, allowing the extremist group to find a fertile ground for future radicalisation.

86. Kazmi, Zaheer. "The United Kingdom's Anti-Extremism Policy", Foreign Affairs, 05-August-2015, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2015-08-05/united-kingdoms-extreme-anti-extremism-policy>>, [Accessed 07-August-2017]

87. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

by Islamist extremists due to the religious underpinnings of their ideology as well as the unique role they play towards discrediting their ideology⁸³. Finally, as mentioned above, individuals arrested on terrorist offences have sought to identify vulnerable individuals in prison due to petty crimes and radicalise them so that when they are released, they are already radicalised⁸⁴.

The British Government has sought to counter the impact Islamist extremists can have on British institutions by taking a multi-pronged approach. In addition to increased regulation of these institutions (particularly where the regulation and inspection was found out to have suffered serious lapses), the government has implemented measures of expelling or otherwise isolating (as would be the case in prisons) the extremists responsible for radicalisation. Meanwhile, members and employees of the institutions have been given training that links not only towards identifying extremists but also towards identifying those vulnerable to extremism, thus including these institutions under the Channel referral programme. The government has recognised that different approaches are needed for institutions in different sectors. As such, the specific Prevent guidance for each sector was prepared with the input of technocratic figures to the sectors in question in order to have maximum impact⁸⁵.

Concerns Associated With the Prevent Programme and the Wider Counter-Extremism Model of the United Kingdom

As highlighted above, the United Kingdom's approach to counter-extremism strategy has been praised by a number of counter-extremism experts. Experts who praised Prevent and Channel pointed out to the combination of top-down and bottom-up policies, in conjunction with a community-centric approach to countering extremism would help with the programmes having increased reach and legitimacy. In general, the British counter-extremism strategy and the associated Prevent and Channel programmes were viewed as an innovative departure in community engagement against Islamist extremism. On the whole, however, it is vital to understand the challenges the United Kingdom's counter-extremism strategy has faced and to identify its failings in order to make implementation in other parts of the world more effective. In a country like Iraq where tensions and polarisation remains high, mistakes like those described below can have detrimental impacts towards reconstruction and reconciliation.

83. "Prevent Strategy", HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 80-81

84. Ibid, pp 86-87

85. Ibid, pp. 65-93

that misapplications of the programme can result in loss of public confidence, trust and goodwill that it needs to function effectively⁷⁹.

Working With Institutions under Heightened Risk:

The Home Office cites that in the United Kingdom, radicalisation takes place in spaces where terrorist ideologies and those who promote them go uncontested and are not exposed to challenge. As many of these spaces are either under direct responsibility of the government or are otherwise regulated by the government (even if they may have relative autonomy), ensuring that these institutions are not undermined by extremists has become one of the main concerns of the Prevent Programme. Sectors such as education, faith, health, criminal justice and charities have been specifically identified as priority areas at risk⁸⁰. All of these institutions offer extremists a potentially fertile ground for radicalisation either because the individuals are in their formative years (as is the case with educational institutions); in challenging, high-stress environments (as is the case in prisons); or are already in a mentally, physically or spiritually vulnerable state (as is the case with hospitals and religious institutions). In addition, investigation into the activities of extremists in these sectors have revealed some significant regulatory lapses that could permit for extremists to have the space to operate as legitimate authorities, raising the fears of a “Trojan Horse” scenario in which extremists gradually integrate themselves into institutions with the goal of subverting them wholesale from within⁸¹.

While subsequent investigations have not revealed an organised “Trojan Horse” situation to be present, evidence was found of individuals with extremist views finding positions in a number of institutions in the education system in particular. Islamist extremists were also noted to have attempted to recruit sympathisers in higher education centres such as universities with high Muslim populations, often joining Muslim societies and framing their attitudes under legitimate political discussion⁸². Meanwhile, the financial records of a number of charities were found to contain lapses where the money they gathered could have been knowingly or unknowingly transferred into extremist organisations inside or outside the United Kingdom. Faith institutions have been particularly targeted

79. “Prevent Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 56-57

80. Ibid, pp. 63

81. Ibid, pp. 63-64

82. Ibid, p. 73

aimed at providing support to individuals showing early signs of radicalisation. The coordinator would then have the authority to refer the individual to the Channel programme⁷⁴. Channel is described as being appropriate for anyone vulnerable to being drawn into terrorism and focuses on ensuring that vulnerable children and adults of any faith, ethnicity or background receive support before their vulnerabilities are exploited by those that would push them towards a terrorist cause and get them involved in criminal or terrorist activity⁷⁵. Channel coordinators are encouraged by to maintain effective links and networks to ensure a credible community response.

Once an individual at risk has been referred to Channel, the programme aims to assess the nature and extent of that risk and develop the most appropriate support plan suitable for the individual. A small panel of local authority members are then gathered to assess whether the referral is appropriate. If deemed appropriate, the panel gathers information regarding the circumstances of the individual to identify whether the individual is engaged with a group, cause or ideology; whether the individual has intent to cause harm; and whether the individual is capable of causing harm⁷⁶. Should the panel conclude that the individual is at risk of being drawn into terrorism, a series of actions ranging from drawing up a support plan to carrying out further assessments are recommended by the government⁷⁷. The Channel Programme White Paper advises a number of support programmes such as mentoring, life skills training, anger management session, cognitive/behavioural contact, constructive pursuits, education skills contact, careers contact, family support contact, health awareness contact, housing support contact and drugs and alcohol awareness contact. Additional theological or ideological support may also be offered if approval is obtained from the Home Office⁷⁸.

The Home Office acknowledges that like many other aspects of the post-2011 Prevent Programme, Channel employs an approach that is unorthodox and relatively new and, therefore, unproven. The Home Office has emphasised the need for Channel to be deployed in a proportionate manner to avoid unnecessary referrals over legitimate political opinions or simple misunderstandings, warning

74. "Prevent Strategy", HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 57-58

75. "Channel Duty Guidance: Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Terrorism", HM Government, London: Crown Publishing, 2015, p. 5

76. Ibid, p. 11

77. Ibid, p. 16

78. Ibid, p. 17

number of counter-narrative projects aimed at promoting authentic voices from the Islamic World, recommended as early as 2011, did not become active until 2015 when the need to counter the narrative of the Islamic State became a pressing concern. Indeed, the government itself notes that some of the projects implemented by RICU have suffered from “lack of precision around target audiences” and the voices they promoted continued suffer from lack of reach⁷¹.

Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Extremism:

The Prevent Strategy White Paper notes that in a number of cases where individuals conducted terrorist attacks or attempted to do so, they had shown a number of signs that should (and in some instances, have) been recognised as warning signs. Such individuals had often expressed extremist views, had asked probing questions regarding security and even openly discussed terrorism with a number of associates. Based on these incidents, the Home Office contends that there is a scope and space for positive intervention in the radicalisation process before a law enforcement response is required. In this sense, the Prevent Strategy White Paper compares this particular aspect of the policy to other forms of crime prevention⁷².

This area of Prevent is based on the premise that people being drawn into radicalisation and recruitment can be identified and then provided with support. The purpose of that support is to dissuade them from engaging in and supporting terrorist-related activity. This support is sometimes described as ‘de-radicalisation’, a term which is sometimes used to refer to cognitive or behavioural change. Within the context of Prevent, both outcomes are sought. The main goal of this area is to seek to remove people from the influence of and from contact with terrorist groups and sympathisers, and to challenge any support they have for them⁷³.

Part of identifying an individual as a risk factor is to know what the risk factors are. To this end, the British Government has engaged in a campaign to educate members of the local police, government, teachers, members of faculty, health service workers, religious authorities, prison officers, members of the civil society and other public figures to help them identify signs of extremism. A number of these individuals, typically a number of local police or local government, were then designated as a coordinator for Channel, the multi-agency programme

71. “Prevent Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 50-51

72. Ibid, pp. 55-56

73. Ibid, p. 56

were applied particularly with regards to extremists who are not from the United Kingdom, nor citizens of the country. The law has permitted for those who are found to be engaging in “unacceptable behaviours” such as public speaking or publishing material that foments, justifies or glorifies terrorist violence or fosters hatred which might lead to inter-community violence have been barred entry from the United Kingdom in as many as 130 occasions since the law came into effect⁶⁶. The prison system represents another sector where preachers of extremism have had their access restricted to individuals who would prove susceptible to radicalisation. Statistics show that many radicalised individuals also have a history⁶⁷ of petty crime and prisons have been cited as a hotbed of radicalisation for these individuals. As such, the government announced on 2016 that the most dangerous Islamist extremists will be removed from the general prison population and will be held in “specialist units” in the higher security estate⁶⁸

On top of removing extremist material that promoted the worldview of the Islamic State and al-Qaeda, a number of projects were undertaken to challenge these worldviews. The majority of these projects were undertaken by the cross-departmental Research, Information and Communications Unit (RICU)⁶⁹ and involved counter-narrative projects that countered the idea that there is a battle between the West and Islam. Such RICU-sponsored counter-narrative programs also sought to give more voice to victims of Islamist terrorism (particularly Muslims) as well as highlight instances where people from across religious lines have worked together against the forces of extremism⁷⁰. However, despite the powerful impact projects such as these can have towards discrediting extremists, implementation of the specific projects were noted to be slow. In particular, a

66. “Prevent Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, July 2011, p. 50

67. Ibid, pp. 20-21

68. “Government Sets Out New Measures To Tackle Extremism in Prisons”, Ministry of Justice, 22-August-2016, <<https://www.gov.uk/government/news/government-sets-out-new-measures-to-tackle-extremism-in-prisons>>, [Accessed 07 August 2017]

69. RICU was established in the Office of Security and Counter-Terrorism in the Home Office in 2007. At that time, it comprised representatives from the Home Office, Department for Communities and Local Government and the Foreign and Commonwealth Office and reported to Ministers in all three Departments. Its function was to coordinate Government communications about the terrorist threat and the response to it and to facilitate and generate challenge to terrorist ideology and the claims made by terrorist groups.

70. “Prevent Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 47-49

through the multi-agency programme *Channel* which identifies and provides support for people at risk of radicalisation;

- Work with sectors and institutions where there are risks of radicalisation that need to be addressed. The government praised the progress made in this sector towards reducing the vulnerabilities of schools, charities, faith groups and the NHS but noted that there remains space for improvement⁶³.

Effectively, the Prevent Strategy represents the practical application of the strategies described in the Counter-Extremism White Paper against specific extremist threats that the United Kingdom faces at present. While the British Government defined Prevent as working against all kinds of terrorist and non-violent extremism threats faced by the United Kingdom. Islamist extremism, particularly from groups such as al-Qaeda and the Islamic State are cited as the most immediate threat⁶⁴.

Responding to the Ideological Challenge:

Under the Prevent Strategy, the British Government has strived to follow the twin goals of denying extremists a platform to espouse their views from and promoting authentic voices that reflect the status of the United Kingdom as a multiracial and multi-religious society. The appearance and rise of the Islamic State in 2014 was a significant challenge to the British Government due to the group's departure from network-based radicalisation techniques to one that casts a broad net on their intended audience. In addition to prevent Islamic State-inspired attacks at home, the government was tasked with the challenge of preventing individuals drawn to the group's image of a utopian society of being drawn into conflict zones in Iraq and Syria, as their return could pose a significant security threat to the United Kingdom. Under Prevent, 46,000 pieces of terrorist material were removed from social media providers in 2014 and another 55,000 in 2015⁶⁵.

In addition to removing online content, the British Government has taken measures to limit the ability to spread their influence in the real-world by limiting their movements. This part of the law is particularly fraught with difficulties due to the great care many non-violent extremists take to remain on the legal side of the law in conjunction with the government's aforementioned concern against acting as a the "thought police". However, a number of successful policies

63. "Prevent Duty Guidance", HM Government, 2015, p. 5

64. Ibid, pp. 6-7

65. "CONTEST: The United Kingdom's Strategy for Countering Terrorism: 2015 Annual Report", Home Office, p. 15

As far as the focus of policy recommendations are concerned, the author of this paper has elected to focus on Prevent, rather than Pursue, Protect and Prepare. This is primarily because the Iraqi Government already has significant experience in the matters that Pursue, Protect and Prepare deal with. While there is certainly scope for improvement (and the author recommends that the Iraqi Government look at what these programmes can offer), stopping people turning to extremism is the area that seems to need the greatest improvement in Iraq. Furthermore, much of Pursue, Protect and Prepare follow fairly orthodox lines of security analysis whereas the approach taken by Prevent is highly unorthodox and therefore worth exploring, while being in line with the main focus area of this paper.

The Prevent programme was significantly overhauled in 2011, after the Conservative Party under then-Prime Minister David Cameron was elected. The Home Office under the Conservative Party considered the previous iteration of Prevent flawed, citing that it confused the delivery of Government policy to promote integration with Government policy to prevent terrorism. In doing so, the pre-2011 strand of Prevent was accused of failing to confront extremist ideology at the heart of the extremist threats faced by the United Kingdom. Instead of helping those at risk of radicalisation, the pre-2011 Prevent programme had sometimes allowed funding to reach extremist organisations that “Prevent should have been confronting”. The pre-2011 Prevent programme was also criticised for failing to monitor individual Prevent projects enough to justify the vast sums of money spent upon them⁶².

The post-2011 Prevent strategy therefore aims to address these deficiencies of the pre-2011 version. It is the main label under which the United Kingdom’s Counter-Extremism Strategy is practiced and the objectives it identifies are in line with the objectives cited in the Counter-Extremism Strategy White Paper:

- Respond to the ideological challenge of terrorism and the threat faced from those who promote it. The Prevent documentation published by the British Government states that the government will not work with any extremist organisation that “oppose our values of universal human rights, equality before the law, democracy and full participation of society;
- Prevent people from being drawn into terrorism and ensure that they are given appropriate advice and support. The Government pledges to achieve this

62. “Prevent Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 1-2

reducing terrorism and maintaining public confidence⁵⁶.

The Pursue strand of CONTEST, for instance, involves intelligence, law enforcement and military actions to locate and disrupt terrorists and bring them to justice. This strand, which includes anti-terrorist legislation, organisational reforms and counter-terrorist operations is the most prominent and orthodox area of counter-terrorism strategy⁵⁷.

The second strand is Protect, involves measures designed to protect the public and property, such as the surveillance of locations that could be targets of terrorist attacks and the deployment of relevant measures and personnel to pre-emptively counter the threat. This strand involves a significant focus on protecting and bolstering the country's critical national infrastructure and services such as telecommunications, energy supplies and transport networks⁵⁸.

Prepare, in turn, aims to manage the impacts of a terrorist attack and other incidents once they have occurred. The focus here is on equipping and training the emergency services to respond to terrorist attacks, improving capacity to maintain these services even in the face of highly disruptive attacks. The government has resolved to bolster Prepare not only in the context of ordinary terrorist attacks but also within the context of major chemical, biological and radiological attacks as well as natural disasters⁵⁹.

Lastly, the Prevent strand of CONTEST is concerned with preventing radicalisation and “stopping people from becoming terrorists” and supporting violent extremism⁶⁰. In its original conception in 2004, much of CONTEST had much more orthodox goals that focused on international terrorism. In this context, Prevent was often eclipsed by the three other strands. In 2006, one year after the first terrorist attack on British soil by “home-grown” Islamic extremists, CONTEST was overhauled with an emphasis added addressing “structural problems in the United Kingdom and overseas that may contribute to radicalisation, inequalities or discrimination”, putting significantly more emphasis on Prevent as a result⁶¹.

56. Foley, Frank, *Countering Terrorism In Britain and France*, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 82

57. *Ibid*, p. 82

58. *Ibid*, p. 82

59. *Ibid* pp. 82-83

60. *Ibid*, p. 82

61. Foley, Frank, *Countering Terrorism In Britain and France*, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 83

The White Paper further notes that the broadcast regulator, Ofcom, already possesses significant powers to limit extremist content on TV and the Home Office suggests new powers that will allow the regulator to immediately suspend TV services that broadcast unacceptable extremist material and extend it into all radio services⁵⁴. It should be noted that these powers would not extend towards broadcast of channels based online (and not hosted on the aforementioned social media networks such as YouTube) or satellite TV channels that broadcast from other countries.

Building Cohesive Communities:

The Counter-Extremism Strategy White Paper notes Britain as a successful multi-racial, multi-faith country that has welcomed such diversity and been better off for it. However, it acknowledges that a number of immigrant communities have felt a reduced sense of belonging to the United Kingdom. This, in turn resulted with such communities in isolating themselves from the wider society and lagging behind in education and employment, providing fertile ground for extremist ideologies to fester. Immigrant communities are not the only ones susceptible to extremism under these conditions. The perceived separation between communities can stoke nativist sentiments as well, creating an us-and-them narrative that groups such as neo-Nazis can and have taken advantage of, resulting in a cycle of reciprocal radicalisation across communities. In order to counter these circumstances, the British Government has pledged to respond to the challenges of isolated and segregated communities and build upon existing programmes such as the National Citizen Service (which aims for young people to engage in their wider community and become more active, responsible citizens) and English language training to help break down barriers between communities. Meanwhile, the government has also pledged to eliminate harmful practices such as Forced Marriage and Female Genital Mutilation⁵⁵.

The Prevent Programme of the United Kingdom's Counter-Terrorism Strategy

Much of the Counter-Extremism Strategy of the United Kingdom is underpinned by the *Prevent* strand of *CONTEST*, the country's counter-terrorism strategy. Prevent is one of the four strands of the UK's counter-terrorism strategy, the rest consisting of Pursue, Protect and Prepare. Each strand of *CONTEST* prioritises a particular aspect of countering terrorist threats, with the end-goal of

54. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 34-35

55. Ibid, pp. 37-39

dangerous instances, the direct application of legal powers has become necessary to deal with the facilitators and advocates of extremism who pose the greatest threat to others. This particular area of the counter-extremism strategy refers to such legal means.

The British Government already possesses in its means a range of powers to help disrupt terrorism. However, there are a number of extremists who can cause immense amount of harm to society even as they remain on the right side of the law. Such individuals employ tactics such as indirect insinuation of hatred against a group, washing their hands of any culpability when one of their followers commits an act of violence. For instance, extremist Islamist preacher and a leader of the banned group al-Muhajiroun, Anjem Choudary, has evaded direct prosecution for years despite standing accused for inspiring a number of terrorist attackers. In a bid to counter such individuals, the British Government has pledged to implement targeted powers to challenge the most active and persistent offenders⁵¹.

One facet of these targeted powers entails reviews of laws surrounding immigration, asylum and citizenship. The government pledged to review laws on citizenship to promote “good character” of immigrants and is looking to coordinate between different agencies to ensure that information regarding an individual’s extremist background can be shared across agencies⁵².

Another aspect of this policy is to provide improved mechanisms to report and monitor crimes that have been motivated by the race, religion, gender or sexuality of the victim. The government has pledged to provide improved means for individuals to report such hate crimes and stated that it aims to introduce an Extremism Community Trigger to guarantee that concerns about local extremism are taken seriously. This mechanism will enable police and local authorities to fully review extremism and coordinate their actions for expediency⁵³.

Another facet of this policy is the introduction of measures to counter extremist broadcasts by communicators who seek to exploit television and radio services to broaden their reach. The Home Office’s Counter-Extremism Strategy White Paper notes that while a lively public debate is vital towards exposing the myths at the heart of the extremist ideologies, extremists should not be allowed to have a platform from which they can preach their propaganda without critical challenge.

51. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 33

52. Ibid, p. 33

53. Ibid, pp. 34-35

“regulate religion”, the Home Office has nevertheless pledged to ensure that the government has a responsibility to ensure that those working in faith institutions serve public interests and allow for all faiths to coexist while challenging intolerance⁴⁸.

Building a partnership with all those opposed to extremism:

Compared to the strategy outlined under countering extremist ideology, the strategy for building a partnership with all those opposed to extremism is remarkably more streamlined. The Home Office notes that across the United Kingdom, there are organisations and individuals standing up to extremism but too often their voices are drowned by strident extremists, both in person and online. The government therefore aims to support such individuals and groups who have credibility and experience fighting extremism and amplify their voices where required. Such support and partnership envisages working with local partners and authorities to find the most impactful and relevant groups that already do important work to protect communities and defeat extremism. In effect, the strategy is a combination of top-down and bottom-up approaches⁴⁹.

The Home Office has emphasized the importance of preventing giving extremists further funding, legitimacy and exposure. It has therefore pledged to create a series of guidelines to help government decide whether an individual or organisation should be engaged with. With regards to media, the Home office acknowledged that extremists can make for exciting, rating-friendly broadcasts and that they do not have the power to directly censor media. Regardless, then-Prime Minister David Cameron urged networks to exercise discretion when it comes to airing extremist views and take steps to ensure that the debates are shaped in a positive manner⁵⁰.

Disrupting Extremists:

At a glance, this particular area of the counter-extremism strategy could be viewed as redundant due to the whole of the counter-extremism strategy being dedicated towards disrupting extremists. This is true in a majority of cases where those espousing extremist views, particularly in a non-violent manner, can be dealt with using the aforementioned methods of denial and discrediting through the creation of a counter-narrative. However, in a number of particularly

48. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 28-29

49. Ibid, pp. 30, 31

50. Ibid, p. 32

In order to achieve these goals, the counter-ideology campaign needs to focus on contesting extremists in the online space; strengthening institutions in order to provide a robust and adaptable response; supporting individuals at particular risks of radicalisation; and building a partnership with those opposed to extremism⁴².

One way of achieving this is to deny extremists a platform. The Home Office states that the British Government has been working with the social media industry to remove terrorist and extremist material. The Home Office cites that cooperation with the industry has steadily improved, as has the number of extremist pages, materials and propaganda⁴³. In conjunction, pressures from governments have resulted with social media companies, particularly Facebook and YouTube, to monitor extremist content and removing it⁴⁴. Alongside extremist material, the government envisages supporting a network of credible commentators who wish to challenge extremists and put forward mainstream views online. Also envisaged is the training of civil society groups to help them build and maintain a compelling online presence; run a national programme to make young people more resilient to the risks of radicalisation online; provide schools and teachers more support to address the risk posed online; and build awareness in civil society groups and public to empower internet users to report extremist content⁴⁵.

The counter-extremist strategy also envisages strengthening institutions targeted by extremists to spread their online propaganda. The strategy, in particular, highlights efforts by extremists to take control of schools and create a space where extremist ideologies can go unchallenged. This has been a particular concern since concerns of a “Trojan Horse” plan by Islamist extremists in the schooling system were first highlighted in 2014. The Home Office states that a number of regulatory amendments have been put in place since to deal with the issue⁴⁶. However, higher education institutions, charities, local authorities, the National Health Service (NHS) and faith institutions have all been cited as possible targets of extremist subversion⁴⁷. The Home Office has issued guidelines particularly towards matters of faith institutions, as the majority of the extremist challenges faced today tend to have a religious component. Although loath to

42. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 24

43. Ibid, p. 24

44. Ibid, p. 24

45. Ibid, pp. 24-25

46. Ibid, p. 25

47. Ibid, pp. 24-29

network of friends and family that can draw the vulnerable individual closer to extremism³⁸. The British Government acknowledges that extreme ideologies can prove very attractive to individuals as they offer conveniently simple solutions to fundamentally difficult problems. They also offer a sense of belonging, purpose, self-respect and an opportunity for personal reinvention or renewal. Extremist ideologies often feed off the vulnerability of their audience to radicalise and recruit. Advances in modern communications have enabled extremists to become far more sophisticated and adept at spreading their ideology and acting at a pace and scale previously unseen when targeting individuals³⁹. Although the exact parameters and methods of recruitment efforts differ between Islamist extremists and neo-Nazis, their adoption of new communication technologies follow remarkably similar patterns. Despite vehement opposition against each-other, these groups have been known to learn from each-others' methods to improve their own.

The Home Office cites that challenging the proliferation of extremist ideologies will require the government to outpace the extremist organisations in the age of rapid communications and control the narrative in order to present a compelling alternate proposition to extremist ideology⁴⁰. In order to achieve this, the Home Office suggests a number of steps:

- Continue to challenge the extremist argument by repeatedly exposing the brutality and baseness of extremist groups. The idea is that there should be no space where the extremist group is the only one heard.
- Confront the underlying weaknesses of the extremist ideology and expose, particularly to young people, that their simplistic offers and solutions are built upon false premises and tackle the illusion of “glorious” or “honourable” lives under these groups – (Countering Islamist narratives).
- Promote a positive alternative in showing that it is entirely possible to reconcile faith identity and national identity and that this is something that the overwhelming majority of people do every day.
- Support vulnerable young people including by helping them participate in real-life activities that provide a sense of belonging, pride and self-worth they seek⁴¹.

38.“Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

39. Ibid, p. 23

40. Ibid, p. 23

41.“Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 24

- **Building a partnership with all those opposed to extremism** by standing with individuals and community organisations that work to challenge extremism and protect vulnerable individuals and mainstreaming their voices;
- **Disrupting extremists** through the use of new, targeted powers that are flexible enough to cover the full range of extremist behaviour, including where extremists sow division in communities and undermine the rule of law;
- **Building cohesive communities** through the review and understanding as to why some people living in the United Kingdom do not identify with the country or its values and address these issues. The government envisages a “Cohesive Communities Programme” to help these communities most at risk of isolation³⁴.

The White Paper states that the overriding purpose of this strategy is to protect people from the harm caused by extremism. The paper further states that in order to achieve this, the government will work in partnership with all those dedicated to preventing extremism. Wherever possible, the government aims to work locally in order to find the most credible voices among communities to ensure the projects are most effective³⁵. In addition, while the government's counter-extremism strategy is primarily domestically focused, it also recognises the importance of the international linkages of extremism whether it is due to the flow of people, money or ideas. The government acknowledges that all these linkages are increasingly internationalised and promises to coordinate and cooperate with other governments or international actors to make responses to extremism more encompassing and effective³⁶. The government acknowledges that on some matters, it may not have the adequate understanding of the issues involved and therefore sets out to create independent reviews to understand and assess these issues and provide an appropriate response³⁷.

Countering Extremist Ideology:

As has been mentioned above, there is no single model towards the radicalisation of an individual. However, in general, three elements are present: A vulnerable individual, an influencer (typically another extremist in the form of an individual or merely a publication) and the absence of protective factors such as a supportive

34. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 17

35. Ibid, p. 17

36. Ibid, p. 18

37. Ibid, p. 19

When it comes to the aforementioned “means”, Khan identifies four intersecting parts:

- Preventing radicalisation;
- Intervening on behalf of individuals who have radicalised;
- Interdicting or finding and prosecuting those who have engaged in criminal behaviour;
- Reintegrating into society those offenders who are in prison, have served their term or are returning from conflict zones³⁰.

Khan notes that the counter-extremism policies and programs in many countries tend to have limited scope, addressing only one or two of these aspects. The counter-extremism strategy of the United States, for instance, focuses on prevention and interdiction. Khan notes that as a result of these gaps, it is quite frequent for individuals who have begun to radicalize to not be turned around and for individuals who have acted violently to not be rehabilitated³¹. As a whole, Khan notes the traditional response to extremism has been steeped in the counter-terrorism strategies of military and government authorities and criticises such approaches for not having an active role for civil society even if there “can and should be.”³²

The counter-extremism policy of the United Kingdom, in this sense, follows some of the elements identified by Khan as being part of the wider counter-terrorism strategy. However, the program has been praised by Khan for improving upon the traditional formula by having an active civil society role within its framework³³.

The United Kingdom Counter-Extremism White Paper published by the Home Office cites four areas as the main focus of the national strategy towards dealing with the broader challenges posed by extremism:

- **Countering extremist ideology** through the confrontation and challenge of extremist propaganda. The strategy aims to ensure that no space goes uncontested in the public space including online and the goal is to promote a better alternative while supporting those at the risk of radicalisation;

30. Khan, Humera. “Why Countering Extremism Fails”, Foreign Affairs, 18-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2015-02-18/why-countering-extremism-fails>>, [Accessed 01-August-2017].

31. Ibid.

32. Ibid.

33. Ibid.

A similar approach has been taken by the United States' Department of Homeland Security which highlighted the threats that:

*"...come from a range of groups and individuals, including domestic terrorists and home-grown violent extremists in the United States, as well as international terrorist groups like al-Qaeda and ISIL. Lone offenders or small groups may be radicalized to commit violence at home or attempt to travel overseas to become foreign fighters."*²⁷

The Department states that its policy towards countering violent extremism therefore aims to:

*"...address the root causes of violent extremism by providing resources to communities to build and sustain local prevention efforts and promote the use of counter-narratives to confront violent extremist messaging online. Building relationships based on trust with communities is essential to this effort."*²⁸

This particular definition provides more details, highlighting a few key methods such as supporting local initiatives and promoting counter-narratives. However, these refer to the "how" of countering-extremism in the United States rather than "what" counter-extremism broadly is. As a whole, Washington has failed to provide a single, consistent definition of counter-extremism across its publications.

One workable definition of what constitutes "countering violent extremism" comes from Humera Khan, a counter-extremism analyst and an advisor to Washington. Khan defines "countering violent extremism" as:

*"The use of non-coercive means to dissuade individuals or groups from mobilizing towards violence and to mitigate recruitment, support, facilitation or engagement in ideologically motivated terrorism by non-state actors in furtherance of political objectives."*²⁹

27. "Countering Violent Extremism", Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

28. Ibid.

29. Khan, Humera. "Why Countering Extremism Fails", Foreign Affairs, 18-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2015-02-18/why-countering-extremism-fails>>, [Accessed 01-August-2017]

out the threat by its name”²³. However, in the United States, attacks by right-wing extremists, radical environmentalists and Puerto Rican nationalists account for far more and regular attacks than Islamist extremists²⁴. The decision by the Trump Administration to ‘call it what it is’ and reorient programs focusing on violent extremism towards focusing on Islamist extremism comes at a time when hate-crimes linked to right-wing extremists are rising steadily. Law enforcement agencies across the United States warn that right-wing anti-government extremists constitute a far more severe threat than Islamist extremism²⁵.

Counter-Extremism and the United Kingdom’s Strategy

Definitions of Counter-Extremism

Just like the definition of extremism, the definition of what constitutes counter-extremism remains a contentious matter. Although many governments, intergovernmental organisations and non-governmental organisations have issued statements and policies regarding counter-extremism, providing an exact definition has been elusive, and most definitions of counter-extremism policy have been within the context of wider counter-terrorism policies.

For instance, the United Nations Security Council Resolution 2178 included lengthy condemnations of violent extremism by world leaders and emphasis on the need for greater cooperation. The Resolution identified a number of extremist groups, such as the Islamic State and the Nusra Front (the al-Qaeda franchise at the time), emphasising the need to counter them through measures such as financial checks and border controls to deprive them of funds and recruits. However, at no point did the Resolution actually identify what constitutes counter-extremism beyond framing it as opposition to the aforementioned extremist groups within the context of counter-terrorism²⁶.

23. Beinart, Peter. “What Does Obama Really Mean by ‘Violent Extremism’?”, *The Atlantic*, 20-February-2015, <<https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/02/obama-violent-extremism-radical-islam/385700/>>, [Accessed 02-August-2017]

24. Ibid

25. Tamkin, Emily; Gramer, Robbie; O’Toole, Molly. “Trump’s focus of ‘Radical Islam’ Downplays the Growing Risk From Right-Wing Extremism, Experts Fear”, *Foreign Policy Magazine*, 15-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/15/trumps-focus-on-radical-islam-downplays-growing-risk-from-right-wing-extremism-experts-fear/>, [Accessed 02-August-2017]

26. “Security Council Unanimously Adopts Resolution Condemning Violent Extremism, Underscoring Need to Prevent Travel, Support for Foreign Terrorist Fighters”, *The United Nations*, 24-September-2014, <www.un.org/press/en/2014/sc11580.doc.htm>, [Accessed 03-August-2017]

as providing easy, realistic answers to the more complex issues of the modern world.

The official position of the British Government with regards to the drivers of extremism is that extremism can emerge from all religions, races and creeds. Although extremist ideologies may use religious or racial language in order to legitimise themselves among their target audience, their core reasons are linked to the aforementioned push-and-pull factors¹⁹. For much of its history, the United Kingdom's main concern (and experience) regarding terrorism and extremism was linked to Northern Ireland and "the Troubles" there due to the sectarian clashes between the Catholic separatists and the Protestant unionists. The focus shifted away from Northern Ireland to Islamic extremism in the aftermath of the World Trade Centre attack of September 11, 2001. The subsequent wars in Iraq and Afghanistan as well as the continued dangers from terrorists motivated by Islamist extremism, such as al-Qaeda and, more recently, the Islamic State, have kept Islamist extremism high on the agenda²⁰. To be sure, the Counter-Extremism Strategy White Paper issued by the Home Office makes a point of highlighting the risks posed by other extremist groups such as Neo-Nazis and similar right-wing extremists, particularly on documents published after 2016 when racially-motivated attacks by right-wing nationalists saw a spike in the aftermath of the "Brexit" referendum that saw the United Kingdom voting to leave the European Union²¹. However, the White Paper still identifies Islamist extremism as the primary, most immediate threat and much of the document, as well as other documents relating to radicalisation and extremism focus on Islamist extremism as the main source of danger to the United Kingdom²².

This phenomenon is not unique to the United Kingdom. Among politicians in many parts of the world, particularly in the West, the term "violent extremism" has become something of a code-word for Islamist extremism. This was particularly apparent on a speech given by the United States' former President Barack Obama who, during a speech in February 2015, emphasised that his country was fighting violent extremism, not Islamist extremism. Obama was widely criticised by his opponents for too "politically correct" and showing cowardice by "not calling

19. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, p. 10

20. Ibid, p. 5

21. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 10

22. Ibid, p. 9

- Change in behaviour relating to food, clothing, language or finances.
- Changes in attitudes and behaviour towards others: antisocial comments, rejection of authority, refusal to interact socially, signs of withdrawal and isolation.
- Regular viewing of internet sites and participation in social media networks that condone radical or extremist views.
- Reference to apocalyptic and conspiracy theories¹⁴.

Contextually, these patterns of behaviour are most reliably signs of extremism when accompanied by a variety of “push factors” and “pull factors” present in the environment. These terms are rooted in analysis of migration patterns and relate to the factors that make an individual leave the country they grew up in and the factors that make the individual move to a new country¹⁵.

Within the context of analysing extremism and radicalisation, a “push factor” is defined as what drives an individual away from mainstream society, governance and politics or outright turns the individual against them. Limited access to quality and relevant education; denial of rights and civil liberties; marginalisation, inequality, discrimination, persecution or the perception of thereof; environmental factors such as pollution, desertification and natural disasters as well as persistent failures by authorities to alleviate resultant hardships; persistent socio-economic hardships; chronic corruption; endemic instability and insecurity can all act as a push-factor¹⁶.

Conversely, a “pull factor” is defined what drives an individual towards finding violent extremism (and the vision of the society it represents) more appealing. These range from political stability; access to wealth; promise of better services; promise of transparency and lack of corruption¹⁷; better (if stricter) governance; promise of adventure and freedom; a supportive social network and a sense of belonging can all act as pull factors towards extremism¹⁸. With a black-and-white interpretation of the world, extremist worldviews are also seen by some

14. “A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism”, UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 13

15. “Why Do People Migrate?”, BBC, <www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml>, [Accessed 02-August-2017]

16. “A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism”, UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

17. “Why Do People Migrate?”, BBC, <www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml>, [Accessed 02-August-2017]

18. “A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism”, UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

- Promoting hatred and division by motivating others to commit hate crimes. Many non-violent extremists are careful to express their views in a manner that does not directly incite hatred (and therefore break the law) but indirectly encourage the promulgation of such views.
- Encouraging isolation from the wider society and distance themselves from the shared mores and values. This can allow alternative values, structures and authorities to gain prominence.
- The use of alternative systems of law with the goal of subverting the legitimacy of UK law and institutions and enable discriminatory policies incompatible with the law.
- Rejecting the democratic system through coercion and intimidation on grounds that democracy has no place in their extremist world view.
- Harmful and illegal cultural practices such as Female Genital Mutilation (FGM), forced marriage, so-called honour-based violence and extreme forms of violence against women and girls and certain communities to propagate these practices¹².

Despite the ostensibly clear-cut parameters of the British Government's definitions of the harms promoted and used by extremists, the identification of whether an individual has been drawn to extremism and radicalised remains a far less exact science. The British Government has advised both individuals and officials to keep an eye for early signs of individuals getting radicalised. However, the British Government itself admits that there is no evidence of a single path, event or indicator for someone getting radicalised and warned that a "broad brush approach which fails to take account of the complexities and of gaps in existing knowledge and understanding of the factors contributing to radicalism" was likely to be counter-productive¹³. A number of early, circumstantial signs of an individual being radicalised have, however, been identified by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO) and the French counter-extremism programme.

- Sudden break with the family and long-standing friendships.
- Sudden drop-out of school and conflicts with the school.

12. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, pp. 24-25

13. "Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point", House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 9

perceived as attacking Islam itself had allowed radicalism to spread¹⁰. Furthermore, non-violent extremism was cited as a threat to social fabric due to its potential to weaken social fabric by normalising intolerance through enabling discrimination on grounds of gender, race, religious belief or sexual orientation. The linkage between violent and non-violent extremism was subsequently acknowledged by then-Prime Minister David Cameron in July 2015 who described the process of radicalisation as a linear process that starts with non-violent extremism and gradually leads to violence:

“...you don’t have to believe in barbaric violence to be drawn to the ideology. No-one becomes a terrorist from a standing start. It starts with a process of radicalisation. When you look in detail at the backgrounds of those convicted of terrorist offences, it is clear that many of them were first influenced by what some would call non-violent extremists.”¹¹

Cameron’s speech was a response to the large number of British citizens who had left the United Kingdom to travel to Syria and Iraq where they joined the Islamic State (IS; also known as ISIS, ISIL, DAESH) and marked a shift on matters relating to extremism and radicalisation by explicitly securitising non-violent extremism. The narrative of securitising non-violent extremism would continue over the next two years, following IS-linked terrorist attacks in France, Belgium, Tunisia, Turkey and the United Kingdom. Attacks such as these raised concerns not only regarding British citizens returning from Syria and Iraq and could stage attacks locally but also regarding the “home-grown terrorists” who have been radicalised locally.

Common Patterns in Extremisms and Warning Signs of Radicalised Individuals

While the distinction between violent and non-violent extremism has been difficult to pin down and the definitions fraught with difficulties, a number of common patterns have nevertheless emerged. These patterns relate to the common goals and harms that are justified or promoted by extremist groups. The Counter-Extremism Strategy of the British Government has identified six specific harms that are justified or promoted by extremists:

- Justifying violence towards others, as well as justifying violence towards achieving political and ideological goals.

10. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. “Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview”, House of Commons, 23-June-2017, p. 13

11. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

against whom it is acting."⁵

The practically-and-philosophically divergent definitions of what constitutes extremism highlight the elusive nature of the term. Just as reaching an agreement on what constitutes extremism has been an elusive goal, determining what constitutes "violent extremism" and "non-violent extremism" has also been subject to dispute. The Home Office guidelines define "violent extremism" as violent action that is aimed at achieving the goals described above under the definition of extremism while "non-violent extremism" is defined under the above definition of extremism but where violence is not involved⁶. The rather vague distinction between violent and non-violent extremism under the Home Office have been described as "insufficient" and "incoherent" by both the members of the British political establishment and British civil society activists⁷. Definitions used by other governments, such as that of the United States' Department of Homeland Security, offer somewhat more detail into what constitutes violent extremism. Here, violent extremism has been defined as "beliefs and actions of people who support or use ideologically motivated violence to achieve radical ideological, religious or political views."⁸

Part of the reason there has been such difficulty in defining extremism or what constitutes violent or non-violent extremism is because from the perspective of the British Government, the matter of violent extremism has been viewed as a security issue (and treated accordingly) while the matter of non-violent extremism has been treated as a civil matter within the context of free speech and freedom of expression. The causality between violent and non-violent extremism was noted in Home Office documents as early as 2011, which suggested that such ideas must be challenged through a counter-ideological and counter-narrative framework⁹. However, only in 2013 did the taskforce created by then-Prime Minister David Cameron draw causal links between violent and non-violent extremism (within the context of Islamist extremism and al-Qaeda). The task force also noted that the unwillingness to confront non-violent extremist ideas due to a fear of being

5. Mareš, Miroslav; Bötticher, Astrid. "Extremism as a security threat in the Central Europe", Centre for European and North Atlantic Affairs, February 2013, p. 2

6. "Prevent Duty Guidance", HM Government, 2011, p. 36

7. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, p. 37

8. "Countering Violent Extremism", Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

9. "Prevent Duty Guidance", HM Government, 2011, p. 60

As a result, the British Home Office, which is response of dealing with matters relating to extremism, has formulated a number of definitions and amended them over time.

The 2015 edition of the Home Office White Paper on British Counter-Extremism Strategy defines extremism as:

“Extremism is the vocal or active opposition to our fundamental values, including democracy, the rule of law, individual liberty and the mutual respect and tolerance of different faiths and beliefs. We also regard calls for the death of members of our armed forces as extremist.”²

This definition was retained in the 2017 overview of the Home Office’s counter-extremism strategy and therefore constitutes the most up-to-date parameters of what constitutes extremism. Earlier versions of the counter-extremism strategy had somewhat differing definitions such as in the counter-extremism White Paper of 2011 that defined extremism as “opposition to our fundamental British values”³ even though the definition of what constitutes “British values” has remained vague and contested⁴. These minute variations to the way extremism has been defined by the British Government over the years highlights the challenges faced in confronting the limits and parameters of the issue at hand.

The particular way extremism is defined by the British Government as “opposition” to values associated with the United Kingdom, is significantly different from the definitions of other countries such as Germany which posits extremism in the following, significantly more abstract terms:

“As the term is controversial, it is necessary to point out that extremism is understood as mainly violent and (from the democratic perspective) deviant behaviour that is promoted by attitude but cannot be reduced to it. Extremism consists of a particular and exclusive morality that contains an inhuman and cynical component that offers people a deeper meaning which has the strength to replace religious motives by those of political spirituality. Extremism is then understood as an encapsulated ideology that forms and sustains a subculture which is in a constant dialogue with mainstream society to which it responds, and

2. “Counter-Extremism Strategy”, HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 9

3. “Prevent Duty Guidance”, HM Government, 2011, p. 50

4. Kazmi, Zaheer. "Islamophobia and the New Britishness", Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 01-August-2017]

grass-roots institutions in the aftermath of the war that has swept across much of the country. This paper then concludes with a comparative analysis of counter-extremism programmes from Germany and Morocco both of which would complement a Prevent-based counter-extremism model in Iraq and would be suitable to the socio-political context of the country.

As a whole, this paper identifies the counter-extremism strategy of the United Kingdom as one of the most robust and comprehensive examples of strategies in existence. The paper notes that although a number of structural and practical deficiencies hinder the ability of the programmes to be fully effective, they nevertheless represent a highly community-centric approach to counter-extremism that distinguishes the British approach from the security-centric policies of countries such as United States, France and Israel. A number of community-based strategies have been undertaken in each of these countries but the strategies remain highly securitised overall and they lack the scope and depth of the British programmes. Such reasoning also underpins why the author recommended the counter-extremism programmes of Germany and Morocco on a complementary capacity, as the programmes from both these countries offer strategies is compatible with and can complement the British counter-extremism strategy.

Definitions of Extremism

Extremism, violent extremism and non-violent extremism

Despite all the extensive coverage and analysis bestowed upon the topic of extremism in the present political and security climate, finding a satisfactory legal definition for it has been beset with difficulties. Part of the challenge lies in formulating a definition that will be flexible enough to encompass all forms of extremism regardless of race, religion or political affiliation yet robust enough to ensure that the individuals practicing extremism cannot find loopholes to continue their practices while going unchallenged. Another concern in defining extremism has been the question of where free speech ends and where extremism starts. A number of activists, rights groups and government officials have expressed fears regarding the improper definition of extremism. Chief Constable Simon Cole was particularly concerned that an improper definition of extremism could risk “turning police officers into thought police” and that “unless you can define what extremism is very clearly, then it’s going to be really challenging to enforce.”¹

1. “Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point”, *House of Commons and the Home Affairs Committee*, 19-July-2016, p. 19

approach of responding to extremism under the wider counter-terrorism strategy, a few governments have vied for alternatives.

This paper seeks to explore the concept of extremism, its definitions, its subsets and ways in which governments counter extremism. In the first chapter, this paper investigates the various ways in which extremism has been defined. This paper notes that the definitions of extremism have varied from country to country, and even different governments within the same country have provided amendments towards how they define extremism, focusing on how this process took place within the United Kingdom which remains the overall case study of this paper. Afterwards, the paper highlights the distinct ways in which “violent extremism” and “non-violent extremism” have been defined, noting how the latter concept took an increasingly important position in the United Kingdom’s counter-extremism strategy.

Afterwards, this paper analyses the counter-extremism strategy of the United Kingdom. Using government-published White Papers; the way in which the British Government counters extremist narratives and deny extremists public space; how it aims to increase the profile of credible voices against extremism; how it uses targeted powers to disrupt extremist activities; and, how it aims to build cohesive communities where radicalisation is not a problem. Within the context of analysing the counter-extremism programme, this paper pays particular attention to the Prevent Programme of the counter-terrorism strategy and its Channel Referral System that aims to act as an early warning system towards individuals becoming radicalised.

Subsequently, this paper addresses the numerous concerns faced relating to Prevent, Channel and the wider counter-extremism strategy, noting why they are important when assessed at the macro-level and how they can be detrimental to counter-extremism projects elsewhere. Particular attention is given in this section towards accusations that these programmes have unfairly targeted Britain’s Muslim population while overlooking the growing threat from right-wing extremists.

In the final chapter, this paper looks at the feasibility of applying Prevent and the wider counter-extremism programme in Iraq. As a country reaching the end of a devastating war against a faction of Islamist extremists, Iraq is in dire need of robust and holistic counter-extremism strategies and this paper highlights how the Prevent model can act as a suitable, community-centred method in Iraq where familial, tribal and religious support networks remain the most comprehensive

United Kingdom's Counter-Extremism Strategy

Analysis and the Feasibility of adapting it to an Iraqi Context

Research Department

Introduction

The terrorist attacks in New York on September 11, 2001 and the subsequent wars in Iraq and Afghanistan have exposed the West to notions of extremism never seen before. Whereas many of the conflicts during the Cold War and its immediate aftermath were characterised by political ideologies or ethnic tensions, the events in 2001 and its aftermath were notable in the manner in which individuals were polarised and radicalised towards gradually more extreme ends. Nearly 16 years on, much of the world continues to feel the impacts of what took place on that day.

Since then, analysts and security specialists have sought explain and rationalise the how and why of individuals getting radicalised towards extremist causes. And yet, despite immense amounts of literature produced over the course of these 16 years, the very definition of extremism itself remains elusive. In the interim, further questions have been raised with regards to the distinctions between violent and non-violent extremism and the specific parts they play in radicalising vulnerable individuals.

Outside the realm of theory, extremist groups and ideologies continue to wreak death and destruction across the globe. The Islamist extremism represented by al-Qaeda has since been eclipsed, at least momentarily, by the Islamic State which took over large swathes of Syria, Iraq, Libya and Egypt. Terrorists guided directly by the group's ideology or simply inspired by it were responsible for bloody attacks in the United States, United Kingdom, Sweden, France, Belgium, Tunisia and elsewhere.

Perhaps as a reaction, long-dormant and marginalised factions of right-wing extremists, white supremacists and neo-Nazis have made a comeback in the 2010s, riding a wave of xenophobia and conducting their own attacks in Norway, United Kingdom and United States.

Confronted with these threats, governments across the world have found themselves trying to formulate a coherent and sustainable response against the forces of extremism. While many governments have followed a fairly orthodox

About

Al-Bayan Center for Planning and Studies is an independent, nonprofit think tank based in Baghdad, Iraq. Its primary mission is to offer an authentic perspective on public and foreign policy issues related to Iraq and the region.

Al-Bayan Center pursues its vision by conducting independent analysis, as well as proposing workable solutions for complex issues that concern policymakers and academics.

**This study was written by Integrity exclusively
for Al-Bayan Center for Planning and Studies, and this
study represents the opinions of Integrity**

Copyright © 2017

**Filing number in Iraqi National Library
and Archives in Baghdad: 3859 / 2017**

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

United Kingdom's Counter-Extremism Strategy

Analysis and the Feasibility of adapting it to an Iraqi Context



United Kingdom's Counter- Extremism Strategy

Analysis and the Feasibility of adapting it to an Iraqi Context

Al-Bayan Center Studies Series

United Kingdom's Counter-Extremism Strategy

Analysis and the Feasibility of adapting it to an Iraqi Context

Al-Bayan Center Studies Series

